مكتب
العمل
الدولي
جنيف

تقرير المدير العام
ملحق

# وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

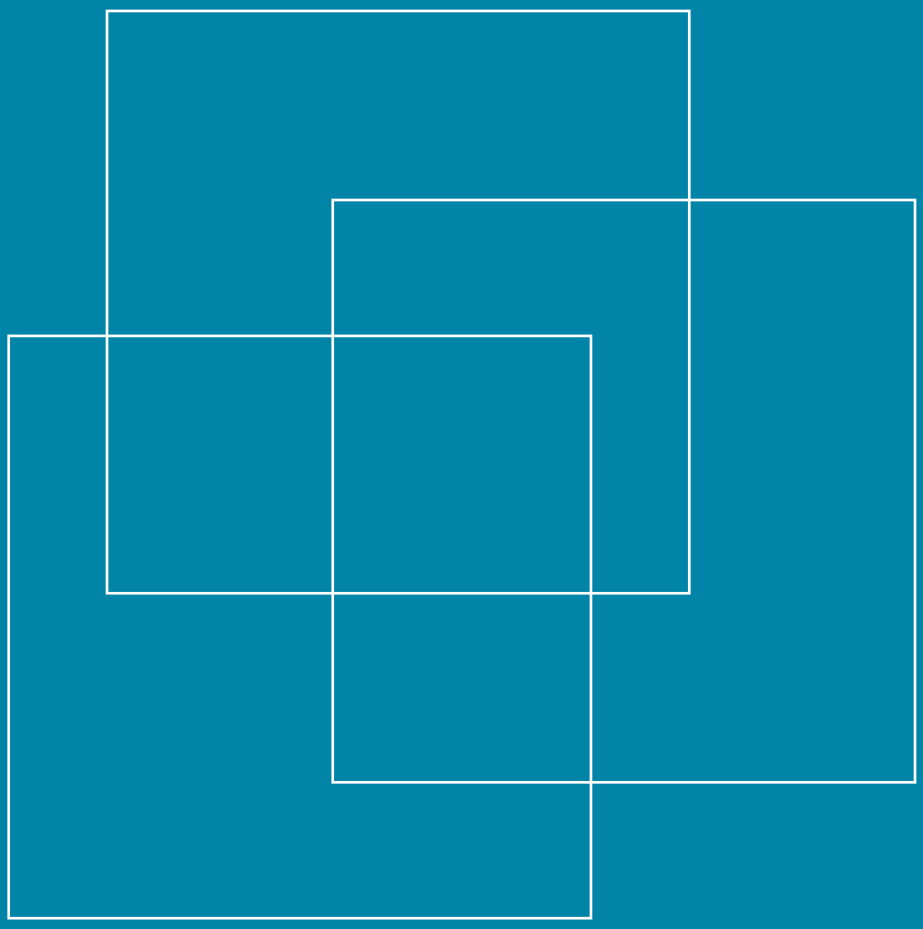

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١٠٦، ٢٠١٧

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٦، ٢٠١٧

**تقريـر المديـر العـام**
**ملحـق**

# وضــع عمــال الأراضــي العربيــة المحتلــة

مكتــب العمــل الدولــي، جنيــف

ISBN 978-92-2-630555-7 (print)
ISBN 978-92-2-630556-4 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

*الطبعة الأولى، ٢٠١٧*

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي وعلى المنتجات الرقمية الصادرة عنه، عن طريق المكتبات الكبرى أو منصات التوزيع الرقمية، أو طلبها مباشرة من: ilo@turpin-distribution.com. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns أو اتصلوا بالعنوان: ilopubs@ilo.org.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع CONFREP-ILC106(2017)-DG-APPENDIX[CABIN-170418-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

# تمهيد

أوفدت مرة أخرى هذا العام، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. والتقى رئيس البعثة في القاهرة المدير العام لمنظمة العمل العربية وممثلين عن جامعة الدول العربية.

وأجرت البعثة مناقشات معمّقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ومع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن مجموعات التركيز التابعة للعمال الفلسطينيين. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية.

وإنني ممتن لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط المستمر الذي تضطلع به مع جميع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي العربية المحتلة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي. وقد دخل الآن الجيل الثاني المولود في ظل هذا الاحتلال، في مرحلة البلوغ. وأصبح الاحتلال نفسه أكثر ترسّخاً من أي وقت مضى، لا سيما مع توسع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الواقعة وراء حدود عام ١٩٦٧. وفشلت المحاولات المتكررة لإيجاد حل تفاوضي. وشهدت خمسة عقود من الاحتلال توالي النزاعات العنيفة والخطوات الرامية إلى التوصل إلى حل متفاوض بشأنه في آن معاً. وخلال ما يقرب من نصف هذه المدة، كانت اتفاقات أوسلو بمثابة خارطة الطريق من أجل تحقيق حل قائم على أساس الدولتين. غير أن هذا الأمر يبدو الآن أبعد منالاً وأكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى منذ أن اتفق الشركاء المباشرون في التفاوض والمجتمع الدولي على اعتباره هدفاً. ولم تبرز أية سيناريوهات بديلة مقبولة، ويبدو أن العملية قد عُلقت زمنياً في هذه المرحلة، منتظرة بقلق حدوث أمر ما. ومما يؤسف له أن التاريخ لا يقدم أسباباً توحي بالأمل في أن يفضي انعدام اليقين هذا وعدم وجود أي مبادرات في سبيل تحقيق السلام في المنطقة، إلى انبثاق أي شيء طيب.

وانبعثت بعض الآمال لفترة وجيزة في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، عندما اعتمد مجلس الأمن في الأمم المتحدة قراراً يدعو إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. غير أنه، مثلما تكرر ذلك كثيراً في الماضي، سرعان ما خبا نور ذلك الأمل. ولم تتخذ أي خطوات ملموسة لمتابعة القرار. وبعد بضعة أسابيع، أُعلن عن زيادة توسيع نشاط الاستيطان الإسرائيلي وبناء المزيد من الوحدات السكنية على الأراضي المحتلة. وعليه، ما فتئت العقبات العديدة الناشئة مباشرة عن الاحتلال تهيمن، كما في السابق، على الواقع اليومي للعمال الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، وأسرهم. وفي الضفة الغربية، أدت القيود المفروضة على حركة التنقل والنشاط الاقتصادي والوجود الطاغي للمستوطنات إلى تجزؤ سوق العمل وإعاقة قيام اقتصاد فلسطيني يتسم بالنشاط ويتمتع بمقومات البقاء. أما وصول أصحاب المشاريع والعمال الفلسطينيين إلى المنطقة جيم، أي ما يمثل معظم الضفة الغربية المحتلة، فأمر يكاد يكون مستحيلاً. ولا يزال العديد من نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق يقيّد بشدة الحراك داخل سوق العمل.

وقد اضطلعت السلطة الفلسطينية في الأشهر القليلة الماضية بعدد من المبادرات المهمة في مجال السياسة العامة، وأبرزها وضع الصيغة النهائية للبرنامج السياسي الوطني للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، غير أن أثرها على أرض الواقع لم يتضح بعد. ويتمثل الواقع المرير الذي يواجه جميع الجهود الرامية إلى تعزيز سوق العمل الفلسطينية في السيطرة التي يمارسها الاحتلال على الحدود الفلسطينية وعلى سبل الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية. ولا يزال المجال المتاح للعمل والزراعة والإنتاج واستحداث الوظائف في الأراضي المحتلة مقيداً بشدة.

ومع أن نمواً اقتصادياً يحدث بالفعل في الضفة الغربية وغزة، إلا أنه يظل دون مستوى إمكاناته بكثير. وهو ليس كافياً لتحسين سبل العيش، ولا يكاد يُترجم إلى أية مكاسب مهمة في فرص العمل. وتظل البطالة منتشرة لتسجل مستويات أعلى مما هي عليه في أي بلد آخر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبلغ أكثر من مقداري المتوسط الإقليمي. ويشكل الشباب والنساء أشد الفئات تضرراً: إذ يفتقر شابان من أصل كل خمسة شبان في القوى العاملة إلى وظيفة، وتصل معدلات البطالة إلى مستويات أعلى من ذلك في صفوف النساء.

وبالنسبة إلى ما يقرب من مليوني فلسطيني يعيشون في غزة، فإن الوضع تجاوز الحد الذي يقبله المنطق السليم. ولا تزال غزة مغلقة براً وبحراً وجواً. وتبقى البطالة القابلة للقياس أعلى بكثير من ٤٠ في المائة. ومن بين الشباب النشطين اقتصادياً، يشكل العاطلون عن العمل الأغلبية؛ وتكاد تكون البطالة في صفوف المتخرجين شاملة. غير أن هذه البيانات لا تمثل سوى مؤشرات ضعيفة عن الحالة اليائسة لأعداد كبيرة من الأسر في غزة. والوضع الإجمالي للاقتصاد ولسوق العمل يعاني من الاختناق. وليس في مقدور أهل غزة التنقل للعمل في أماكن أخرى. ويشير علماء الاقتصاد بحق إلى الوضع في غزة على أنه حالة نكوص للتنمية.

وإنه لأمر مفهوم، في ظل هذه الظروف، أن يسعى عدد متزايد من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى العمل في إسرائيل، بل ويتطلعون إلى ذلك كحل أساسي لمشاكلهم. ويأتي قرابة ربع إجمالي الأجور التي يحصل عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية، من العمل في إسرائيل أو المستوطنات. وتزيد الأجور في إسرائيل عن ضعف ما هي عليه في الضفة الغربية. بيد أن العديد من العمال يتعرضون للمشقة والاستغلال، لا سيما على يد الوسطاء معدومي الضمير الذين يحققون أرباحاً وفيرة، وفي بعض الحالات فاحشة تماماً من وراء مواءمة الفلسطينيين الباحثين عن عمل مع أصحاب العمل الإسرائيليين. ويقدم تقرير البعثة أمثلة ملفتة للنظر على الحصة غير المتناسبة للأرباح التي يحققها الوسطاء. وفي بعض الحالات، يمكن أن تتجاوز الرسوم التي يحصّلها الوسيط، الحد الأدنى للأجور الفلسطينية. وبالتالي، يختفي مبلغ كبير من المال المخصص لأجور العمل في جيوب الوسطاء، على نحو لا يسيء إلى العمال الفلسطينيين أنفسهم فحسب، بل يسيء أيضاً إلى تحقيق اقتصاد سليم في إسرائيل والضفة الغربية على السواء.

وتلقت البعثة معلومات مهمة عن الطريقة التي باتت تتناول بها الآن السلطات الإسرائيلية بعض هذه المسائل الملحة، إذ تعتزم إدخال إصلاحات على نظام التراخيص وتحسين نُظم دفع الأجور. وفي حالة تنفيذ هذه التدابير تنفيذاً فورياً، سوف يكون العمال الفلسطينيون أقل عرضة للاستغلال وسوف تتحسن ظروف العمل وتزداد الأجور الصافية. ويعتبر التعاون المتواصل بين نقابات العمال الإسرائيلية والفلسطينية، وسيلة مهمة أخرى لزيادة أمن العمال الفلسطينيين الاقتصادي والمهني. ومن شأن تحسين نظام التصاريح أن يتيح لأصحاب العمل الإسرائيليين مزيداً من اليقين فيما يتعلق بإمكانية توظيف العمال الفلسطينيين الذين يكتسي إسهامهم في بعض القطاعات، من قبيل البناء، أهمية بالنسبة إليهم.

وتُبرز هذه المسائل، على أقل تقدير، قدراً متزايداً من الفهم بشأن وقائع سوق العمل المترابطة في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة. ويتيح العمل بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي فرصة تحقيق قدر من التحسن. ومع ذلك فإنه لا يُسهم كثيراً، في ظل الظروف الراهنة، في تحسين سير عمل سوق العمل الفلسطينية على نحو مستدام. والحل القائم على أساس الدولتين إنما يعني تحقيق التعايش بين سوقين للعمل، جنباً إلى جنب، مما يوفر آليات منظّمة لتفاعلهما. وفي هذه الحالة، لن يشكل عمل الفلسطينيين في إسرائيل بديلاً عن عدم توفر الفرص. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن هذه المبادرات السياسية تلقى ترحيباً، لا بد من استكمال التدابير التي تتخذها السلطات بإجراءات عاجلة لمعالجة الأوضاع التي غالباً ما تكون مهينة عند المعابر بسبب فترات الانتظار والسفر الطويلة. وقد كان أحد أهداف اتفاقات أوسلو إنشاء أسواق عمل تسير سيراً حسناً بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين على السواء. ويظل هذا الهدف أكثر من مجرد مطمح بعيد المنال.

ويشكل "جيل أوسلو"، أي جميع الأشخاص الذين وُلدوا بعد معاهدة عام ١٩٩٣، الآن غالبية الفلسطينيين. وما فتئت أوضاع عملهم وآفاق سوق العمل أمامهم تزداد قتامة. ويمكن أن يؤدي الشعور بالإحباط في صفوف الشباب، مثلما رأينا في السابق وفي أماكن أخرى، في وقت قصير إلى تغذية التطرف والعنف. وحتى وإن كان المستوى الحالي للمواجهة والعنف أقل مما كان عليه في السنوات السابقة، فإن التوترات الكامنة تظل مخيمة على الدوام، والمستوى المتواصل للمشادات الكلامية ينذر بالانتقال سريعاً من القول واتخاذ المواقف إلى الفعل، وهو ما يتسبب في أغلب الأحيان في عواقب إضافية وخيمة. ومرة أخرى، قد تندلع دوامة العنف مجدداً في أي وقت وتتصاعد.

وأياً كانت المسؤوليات الأولية للأطراف المباشرة في الصراع، فإنه لا يمكن لبقية العالم أن يتنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقه بشأنه. وقد لعبت القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي والمساعدة التي قدمها في هذا الصدد دوراً حاسماً في رسم معالم الصراع وأوجه اختلاله وفي السعي إلى التوصل إلى حلول عادلة له. ولا بد من إعادة تحريك عملية السلام، التي توقفت عملياً، بغية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وفي الوقت الراهن، يجري التشكيك في هيكليتها والأسس عينها التي تقوم عليها؛ ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة ما دامت الأسس التي أرسيت على مدى العقدين الماضيين لا تزال سليمة ولم تتوقف جميع عمليات التبادل القائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفي حين يقتضي السلام الدائم أن تكون الأطراف المعنية مباشرة، الفلسطينيون وإسرائيل، هي التي تمسك بزمام الأمور، فإن التوصل إليه يستدعي مشاركة المجتمع الدولي ومؤسساته متعددة الأطراف في العملية. ولا بد من أن يستمر تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق وتطبيقها بوصفها ركناً أساسياً في هذا المسعى.

أيار/ مايو ٢٠١٧

غـاي رايـدر
المديـر العـام

# المحتويات

*الصفحة*


تمهيد ..... iii

مقدمة ..... ١

١- تزايد حالة انعدام اليقين مع تراجع الآمال ..... ٣

٢- الاتجاهات الاقتصادية واتجاهات سوق العمل تعكس وجود عوائق كبيرة أمام التنمية ..... ٧

٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال ..... ١٨

٤ - الإدارة السديدة وبناء المؤسسات ..... ٢٤

٥ - إعادة توجه في الجولان السوري المحتل ..... ٢٩

ملاحظـات ختاميـة ..... ٣٠

المراجع ..... ٣١

مرفـق - قائمة محاوري البعثة ..... ٣٥

# مقدمة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثة إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. وكان ممثلو المدير العام يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. كما كانوا يسترشدون بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ الواردة في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ورقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، نائب المدير الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية، ومدير فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية. وضم فريق البعثة: السيد طارق الحق (Tariq Haq)، كبير الأخصائيين في سياسة العمالة في فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية؛ السيد ستيفن كابسوس (Steven Kapsos)، رئيس وحدة إعداد البيانات وتحليلها في إدارة الإحصاءات؛ السيدة كاترين لاندويت (Katerine Landuyt)، أخصائية المعايير القانونية في إدارة معايير العمل الدولية؛ السيد لوديك ريشلي (Ludek Rychly)، كبير أخصائيي إدارة العمل والحوار الاجتماعي في دائرة الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي شاركا فيها أيضاً. وزارت البعثة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة خلال الفترة من ٧ إلى ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٧.

٥. وأجرى رئيس البعثة أيضاً مشاورات مع منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٧.

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال زيارة البعثة، أجرى ممثلو المدير العام العديد من المناقشات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل[٢]. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، نُظمت مناقشات لفرق التشاور مع العمال الفلسطينيين.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن سروره بأنّ ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب مع الشكر بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير المتاحة للعموم. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

[٢] ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بمحاوري البعثة.

## ١- تزايد حالة انعدام اليقين مع تراجع الآمال

### عملية السلام المتعطلة

٩. في كانون الثاني/ يناير من هذا العام، التقى وزراء الخارجية ودبلوماسيون من زهاء ٧٠ بلداً في باريس، للحديث عن مستقبل الشرق الأوسط. وتركز اهتمامهم على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد دعا وزير الخارجية الفرنسي إلى عقد هذه الجمعية بغية بذل محاولة أخرى لتعبئة المجتمع الدولي دعماً لعملية السلام. ولم تشارك إسرائيل ولا السلطة الفلسطينية في حضورها، وإن رحبت هذه الأخيرة "بالمبادرة الفرنسية". وأكد الإعلان الختامي المشترك مرة أخرى على حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

١٠. واستغرقت عملية إعداد المبادرة الفرنسية وقتاً طويلاً، لكنها فشلت في الجمع بين طرفي الصراع. وعُقد مؤتمر باريس بعد أسابيع قليلة من اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، الذي دعا إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. واعتُبر القرار رقم ٢٣٣٤ إنجازاً باهراً، سواء من حيث المضمون أو عدم استخدام حق النقض، غير أنه لم يغير أي شيء على أرض الواقع. واستؤنفت عملية توسيع المستوطنات بوتيرة متسارعة.

١١. وسعت المبادرة والقرار إلى إعادة إدراج عملية السلام ومسألة الاحتلال والمستوطنات في جدول الأعمال الدولي، الذي كانتا قد حادتا عنه خلال السنوات القليلة الماضية. وحتى هذا التاريخ، لم يكن بمقدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا اجتماع باريس، اللذين حجبتهما الحالات الطارئة الأخرى في الإقليم، لا سيما المزيج بين الحرب في الجمهورية العربية السورية ومكافحة الإرهاب وأزمة اللاجئين، أن يضخا الآن زخماً جديداً في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية المتعطلة إلى حد كبير.

١٢. ويتجلى أيضاً فك الارتباط التدريجي للمجتمع الدولي في الجانب المالي. وقد انخفض دعم الميزانية الممول من المانحين لصالح السلطة الفلسطينية بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠١٦، وتواصل هذا الاتجاه النزولي بصورة حادة. ولقد جرى تحويل بعض التمويل من المانحين إلى تمويل قائم على المشاريع، لكن أعيد توجيه مبالغ مهمة نحو غايات أخرى، من قبيل أزمة اللاجئين السوريين. كما انخفض الدعم المالي المقدم من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

١٣. ولم تجر محادثات سلام بين الجانبين منذ عام ٢٠١٤؛ بل يبدو بدلاً من ذلك، أن الخطابات التحريضية وأعمال العنف المتزايدة حلت محل الحوار رفيع المستوى. وتواصلت دوامة العنف طوال عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، بالتلازم مع هجمات الدهس بالسيارات وإطلاق النار والطعن بالسكاكين ضد الإسرائيليين من جهة، وأعمال العنف التي يمارسها المستوطنون، فضلاً عن الإفراط في استخدام القوة من جانب الجيش الإسرائيلي، مما تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح في صفوف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، من جهة أخرى.

### الاحتلال يتكثف

١٤. أدى نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة إلى إيجاد نظام محكم وبالغ التعقيد من المؤسسات والضوابط. وتخدم مجموعة من التدابير، بدءاً من تجزئة الأراضي ونقاط العبور والحواجز وحتى مراقبة الحدود والموارد الطبيعية، مصالح المحتل وتتيح سرعة التحرك لفرض الرقابة على الأراضي أو إغلاقها في أي وقت من الأوقات. ونتيجة لذلك، فإن حركة التنقل في الضفة الغربية التي لا تنفك تزداد تجزؤاً، محدودة للغاية بالنسبة إلى الفلسطينيين بسبب القيود الإدارية والرقابة المادية التي تفرضها سلطات الاحتلال وقواتها على السواء.

١٥. وفي هذا السياق، تتواصل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في غياب أي إرادة سياسية واضحة لوقفها؛ بل الواقع أنها ما فتئت تزداد تكثيفاً فيما يبدو منذ مطلع عام ٢٠١٧. وفي كانون الثاني/ يناير، أعلن في بلاغين عن العزم على بناء أكثر من ٥ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المنطقة جيم، التي تعتبرها اتفاقات أوسلو بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، في شباط/ فبراير، اعتُمد ما يسمى مشروع قانون التسوية، الذي يُشرع بناء قرابة ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات والبؤر الاستيطانية بأثر رجعي. بالإضافة إلى ذلك، في آذار/ مارس، أعطت حكومة إسرائيل موافقتها لأول مرة منذ أكثر من ٢٥ عاماً - منذ اتفاقات أوسلو، لتشييد مستوطنة جديدة. وتُعتبر المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبات رئيسية تحول دون تحقيق السلام. ومنذ اتفاقات أوسلو، ازداد عدد المستوطنين بأكثر من مقدارين ليفوق

٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن، ويتضح من البيانات الصادرة عن القيادة السياسية الإسرائيلية أن هناك نية لاستخدام الوسائل السياسية والقانونية والإدارية لتكثيف الأنشطة الاستيطانية.

١٦. وفي الوقت نفسه، فإن الإدماج الفعلي للأراضي في إسرائيل يجري بوتيرة متسارعة، في القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، اللذين يعتبر ضمهما عملاً غير شرعي بمقتضى القانون الدولي. وفي القدس الشرقية، تبلغ الديناميات حداً يجعل من المحتمل أن يصبح الفلسطينيون قريباً أقلية.

١٧. وإلى جانب استفحال النشاط الاستيطاني وازدياد البيانات العامة في إسرائيل بشأن احتمال ضم المزيد من الأراضي، لا سيما ضم المناطق المتاخمة للقدس الشرقية، تسارعت وتيرة عملية تجزئة الضفة الغربية. وفي المنطقة جيم، التي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، فإن المستوطنين الإسرائيليين يتفوقون الآن عدداً على الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٦، زاد عدد المباني المملوكة للفلسطينيين، التي هُدمت في الضفة الغربية، عن عددها في أي سنة أخرى. وازداد هذا الاتجاه بدرجة كبيرة في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٧: في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وحدهما، هُدم ١٤٧ مبنى. وقد شدد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/ مارس عام ٢٠١٧، على أن "سياسات إسرائيل المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية تظل في صميم طائفة من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية" (الأمم المتحدة، ٢٠١٧أ).

## الارتفاع المستعصي في معدلات البطالة

١٨. ربما لا يوجد أي مؤشر آخر يعكس حالة سبل العيش الفلسطينية الهشة على نحو مثير، مثلما تعكسه المؤشرات المتعلقة بسوق العمل. ويعاني أكثر من ربع القوى العاملة الفلسطينية من البطالة؛ وتظل معدلات البطالة في صفوف الشباب أعلى من ٤٠ في المائة. وأقل من نصف الفلسطينيين الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة نشطون اقتصادياً؛ ويظل ثلثا الشباب الآن خارج نطاق القوى العاملة. وتمارس أقل من امرأة واحدة من كل خمس نساء عملاً.

١٩. وقد نما الاقتصاد بمعدل ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل تحسناً بالمقارنة مع السنة السابقة، غير أن ذلك نتج أساساً عن حصيلة التحويلات الفردية ولم يكن مهماً بما يكفي لرفع نصيب الفرد من الدخل بنسبة مجدية أو لإحداث أثر حقيقي في البطالة. ولا يزال النمو كثيف رأس المال للغاية لدرجة تجعله عاجزاً عن استحداث الوظائف اللازمة. والاعتماد شبه الكامل على السوق الإسرائيلية أمر لا يجدي نفعاً؛ وفرص التجارة الدولية قليلة ومتباعدة. ومن غير المرجح أن يتغير هذا الوضع في عام ٢٠١٧، الذي خُفضت بشأنه بالفعل توقعات النمو.

٢٠. ومن أين ستأتي وظائف المستقبل؟ فقدرة القطاع العام قد بلغت مداها من حيث الطاقة الاستيعابية، والقطاع الخاص يظل أضعف من أن يحفز العمالة. ومعظم المنشآت صغيرة وغير قادرة على النمو في هذه البيئة المتقلبة والتي تخضع فيها سبل النفاذ إلى المراقبة نتيجة الاحتلال. وكثيراً ما يلاقي العمل للحساب الخاص وروح تنظيم المشاريع ترحيباً باعتبارهما خيارين واعدين، غير أنه من غير المحتمل أن تولي الموجة التالية من الشباب الوافدين إلى صفوف القوى العاملة وجهها بشكل جماعي شطر الفرص المتاحة لتنظيم المشاريع. وبالنسبة إلى النساء الباحثات عن عمل، لا تزال الموانع التي تحول دون التحاقهن بعالم صاحبات المشاريع مرتفعة للغاية.

## أثر العمل في إسرائيل وفي المستوطنات

٢١. لم يكن الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات على الإطلاق بمثل هذه الكثرة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ويبلغ عددهم حالياً قرابة ١٢٠ ٠٠٠ فلسطيني. ويعبر معظمهم يومياً إلى إسرائيل. وتظل المعابر ونقاط التفتيش غير ملائمة للتعامل مع هذا العدد الهائل كل يوم. وقد ووفيت البعثة بوصف يفيد بأن الظروف هناك تعتبر لاإنسانية ومهينة، إذ يتعين على العديد من العمال أن يصطفوا لساعات طويلة في بيئة مزدحمة قبل الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وعلى الرغم من الظروف السائدة في المعابر ورسوم السماسرة الباهظة التي يدفعها العديد من الفلسطينيين لضمان الحصول على تصريح عمل، تظل العمالة في إسرائيل جذابة بالنسبة إلى الفلسطينيين، لا سيما بالنسبة إلى الشباب الباحثين عن عمل. ويزيد متوسط أجر الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بمقدارين عما هو عليه في الضفة الغربية. ويدفع ركود سوق العمل في الضفة الغربية الفلسطينيين إلى قبول العمل أينما وُجد. ويُعتبر العمل في إسرائيل، مهما كانت صعوبة الظروف، أفضل من البطالة.

٢٢. وكثيراً ما استعملت إسرائيل نظام التراخيص بوصفه صماماً لتنفيس الضغوط الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تم مؤخراً تخفيف قواعد التراخيص بعض الشيء، ويجري حالياً إصلاح هذا النظام لتقليل

اعتماد العمال على أصحاب عملهم والحد من سطوة السماسرة. لكن لا يُعرف بعد ما إذا كان هذا الأمر سيعزز حراك العمال الفلسطينيين داخل سوق العمل الإسرائيلية ويضع حداً للممارسات الاستغلالية والانتهازية من جانب الوسطاء عديمي الضمير.

## غزة: عقد من الانقسام والحصار

٢٣. بعد مرور عشر سنوات على الحصار البري والبحري والجوي شبه التام، باتت غزة أكثر من أي وقت مضى على شفا الانهيار الإنساني. وعندما عبرت البعثة نقطة تفتيش إيريتز من إسرائيل إلى غزة، استُقبلت بعربات تجرها الحمير وطرقات فارغة وحقول جدباء ومتربة. ومن الصعب أن يكون التناقض مع المراعي الخضراء والمدن والقرى المتطورة جداً في جنوب إسرائيل ظاهراً على نحو أوضح من ذلك. ولا حاجة إلى المغالاة في وصف حالة سبل العيش المنهكة بالنسبة إلى أغلبية أهل غزة. وقد كان نزاع عام ٢٠١٤ الأشد تدميراً في السلسلة الطويلة من الحروب مع إسرائيل. وبعد مرور ثلاث سنوات، لا يزال أكثر من ٣ ٠٠٠ منزل مدمراً وتبقى إعادة بنائها دون تمويل (الأونروا، ٢٠١٧أ). ولا تزال الحدود المصرية مغلقة في معظم الأحيان؛ ويكاد اقتصاد الأنفاق أن يختفي من الوجود. وارتفعت الصادرات خلال العام الماضي، غير أنها تبقى مجرد صورة شاحبة لأحجام التجارة المسجلة قبل الحصار. كما زاد حجم الواردات، لا سيما مواد البناء، الأمر الذي عزز جهود إعادة البناء. ومع ذلك، فإن العديد من المؤشرات تزداد سوءاً. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي في نصف مجموع أهالي غزة (الأونروا، ٢٠١٦)؛ وأصبحت إمدادات المياه في غزة الآن غير صالحة للاستهلاك البشري، وإمدادات الكهرباء متقطعة وغير موثوقة.

٢٤. ولا يزال النشاط الاقتصادي يواجه قيوداً شديدة بسبب الحصار المفروض، وأصبحت الظروف المعيشية أسوأ حالاً مما كانت عليه قبل بداية الألفية. ولا غرابة في أن تعكس سوق العمل حالة العوز العامة: إذ تبقى معدلات البطالة أعلى من ٤٠ في المائة، وتتجاوز معدلات بطالة الشباب ٦٠ في المائة. ويعتبر وضع المرأة مزرياً للغاية: إذ تبلغ نسبة بطالة الشابات، على سبيل المثال، ٨٥ في المائة. وثمة ومضات أمل ضئيلة، من قبيل الاستثمارات الجديدة في مجمع صناعي ومشروع بوابة غزة الطموح، غير أن أثرها يظل رمزياً إلى حد كبير.

## مواصلة بناء الدولة من دون مصالحة وطنية

٢٥. في حين لا تزال عملية السلام تراوح مكانها والحل القائم على أساس الدولتين يثير تساؤلات أكثر فأكثر، فإن بناء الدولة مستمر في الجانب الفلسطيني. وينبغي التشديد مجدداً على أنه بعد مرور ٢٤ عاماً على أوسلو، لا تزال المؤسسات الفلسطينية تعتبر قوية بما يكفي لدعم الدولة الناشئة. وما ينقص القدرات في مجال الإدارة السديدة ينبغي توظيفه ولا ينبغي استخدامه كذريعة للإمساك عن إعادة تنشيط عملية السلام.

٢٦. ولا يزال بناء الدولة المتواصل مقيداً إلى حد كبير بسبب الانقسام القائم بين فتح وحماس وما يترتب عليه من انفصام سياسي بين ما يحصل من تطورات في الضفة الغربية وغزة. ولم تُبذل غير جهود قليلة في مجال الوساطة الدولية في عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، أبرزها جهود قطر والاتحاد الروسي، غير أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة. وأعلن عن إجراء الانتخابات البلدية تتجاوز الانقسام في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، غير أنها أُلغيت بعد صدور حكم من المحكمة دون تحديد موعد جديد.

٢٧. وقدم رئيس الوزراء السيد رامي الحمد الله، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، البرنامج السياسي الوطني، وهو وثيقة تخطيط شاملة للسنوات الست المقبلة تهدف إلى استعادة ثقة الجهات المانحة وعرض القدرات في مجال الإدارة السديدة. وفي عام ٢٠١٦ كذلك، صدر أخيراً قانون الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، ويجري حالياً إنشاء المؤسسة المقابلة له غير أن أموال الجهات المانحة غير كافية حتى الآن لمتابعة هذا التطور المؤسسي المهم متابعة تامة. وما فتئ الدعم الخارجي يتراجع مع مر السنين، لكن من الضروري للجهات المانحة أن تدرك أن السلطة الفلسطينية بل دولة فلسطينية قابلة للحياة لا يمكن أن تنهضا بذاتهما من الناحية المالية. وهما تحتاجان إلى دعم أساسي للميزانية ومواصلة التنمية والمساعدة الإنسانية، لا سيما لتخفيف المعاناة في غزة.

٢٨. وبالإضافة إلى أي مساعدة مادية ومالية، هناك حاجة مستمرة وآنية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. ويلقى الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي القبول كمبدأ، ويجري تطوير المؤسسات سواء لتعزيزهما أو الاستفادة من التعاون الذي يشمل الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني. غير أن هذه المؤسسات والعمليات تقتضي استخداماً مستمراً، ومن الضروري ادماج ممارسة الديمقراطية التشاركية الحقيقية في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني على جميع المستويات.

## نهج "التريث والترقب" السائد

٢٩. يحتاج الفلسطينيون إلى إسهامات النظام الدولي وجهاته الفاعلة الرئيسية، بما فيها المؤسسات متعددة الأطراف؛ ومن غير الممكن إعادة تنشيط عملية السلام دون مشاركة دولية. أما في الوقت الراهن، فقد حجبت حالات انعدام اليقين الحالية خرائط الطريق، سواء في المنطقة أو على الصعيد العالمي، ويبدو أن الإسرائيليين والفلسطينيين ينجرفون في اتجاهات غير معروفة. ومن الواضح أن استمرار الوضع الراهن لا يشكل خياراً. وزيادة الأنشطة الاستيطانية والتوتر وعوز الفلسطينيين لن تمهد الطريق لاستتباب السلام. وقد اتسمت الحالة المزاجية في رام الله أثناء زيارة البعثة بالسكون، إذ كان "الترقب" هو سيد الموقف. وكما حدث مراراً في السابق، يجري التطلع إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على زخم جديد. وحيثما التقت البعثة بالشبان الفلسطينيين، سواء كان ذلك أمام الجدار في بيت لحم أو بجوار المستوطنات في وادي الأردن، كان هناك إحساس عميق بالإحباط حيال الظلم الذي يمارسه الاحتلال وعدم إحراز أي تقدم، إلى جانب إحساس عام بخيبة الأمل إزاء المجتمع الدولي وقادتهم على السواء. وهذه علامة خطيرة وينبغي أن تؤخذ على محمل الجد. ويشكل "جيل أوسلو"، المولود بعد اتفاقات السلام، غالبية السكان. وهو بحاجة إلى أمل وتوجيه. إن ثمن التوتر بكل بساطة باهظ للغاية. ولا بد من أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته في العملية بهدف تعزيز السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة كاملة للفلسطينيين.

## ٢- الاتجاهات الاقتصادية واتجاهات سوق العمل تعكس وجود عوائق كبيرة أمام التنمية

### تطورات الاقتصاد الكلي

٣٠. لا يزال الناتج في الأرض الفلسطينية المحتلة مقيداً بسبب القيود المفروضة على التجارة وعلى حراك العمال، وبسبب حالة انعدام اليقين السياسي المستمرة وكبح الفلسطينيين عن البناء (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧أ). وقد نما الاقتصاد الفلسطيني بمعدل ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٦ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧أ)، وهو تحسن معتدل مقارنة مع معدل ٣,٤ في المائة المسجل في عام ٢٠١٥. وفي غزة، نما الناتج بمعدل ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدل ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من هذا النمو القائم على إعادة الإعمار، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي لغزة دون المستوى المسجل في عام ٢٠١٣. وفي الضفة الغربية، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣ في المائة، مرتفعاً ارتفاعاً طفيفاً من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥.[٣]

٣١. وفيما يتعلق بنصيب الفرد، بقي النمو ضعيفاً في عام ٢٠١٦، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٢ في المائة فقط، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤,٢ في المائة في غزة ونمواً بنسبة ٠,٥ في المائة فقط في الضفة الغربية. ولا غرابة في أن أداء النمو الاقتصادي هذا لم يؤد إلى انتعاش قوي في مستويات العمالة، علماً أن مجموع العمالة الفلسطينية تحسن بنسبة ١,٩ في المائة خلال هذه السنة (الشكل ٢-١). وباستبعاد العمال في إسرائيل والمستوطنات، لم تنمُ العمالة الفلسطينية إلا بنسبة ١,٣ في المائة، وهو ما لم يرقَ إلى مستوى نمو السكان في سن العمل البالغ ٣,٣ في المائة.

**الشكل ٢-١: مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي (محسوباً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤) والعمالة (الفصل الرابع من عام ٢٠١٥=١٠٠)**

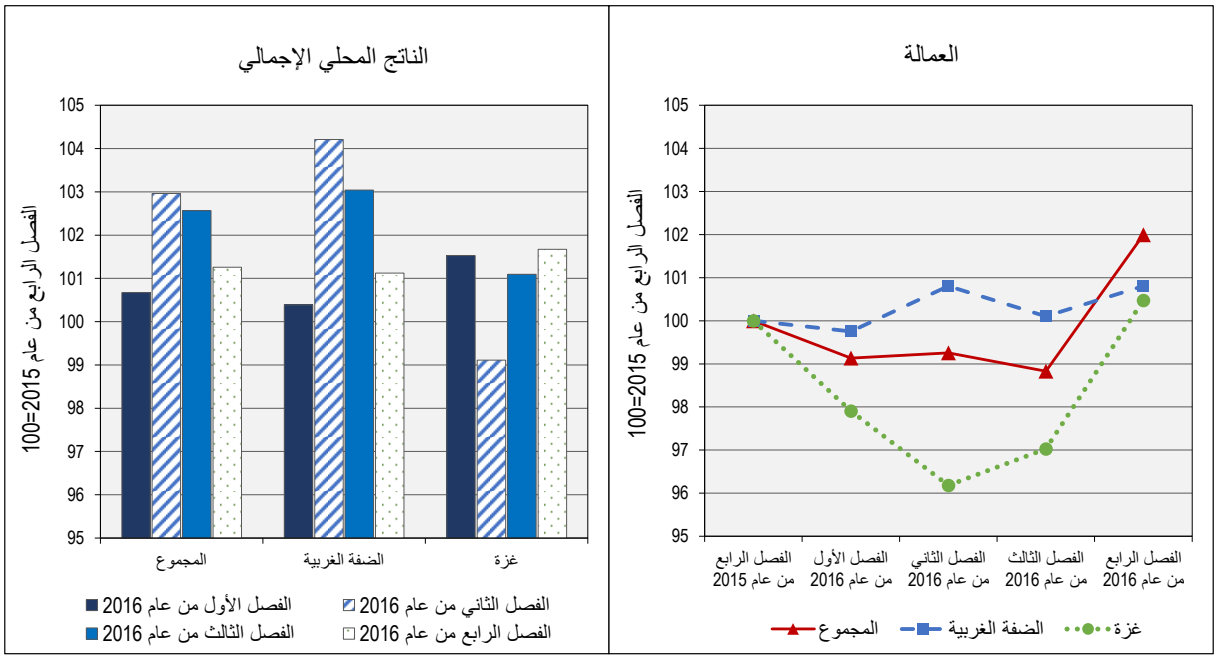


المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والحسابات القومية (٢٠١٧أ) والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب).
ملاحظة: بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يرد المجموع بالنسبة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وفيما يخص العمالة، فإن المجموع يشمل جميع العمال الفلسطينيين، بمن فيهم العاملون في إسرائيل والمستوطنات.

[٣] من المقدر أن تكبح القيود المفروضة على المنطقة جيم وحدها الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والعمالة بزهاء ٣٥ في المائة، في حين تُقدر الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي في غزة منذ فرض الحصار عليها في عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٥٠ في المائة. انظر: (World Bank, 2016).

٣٢. وفيما يتعلق بالأداء القطاعي على صعيد النواتج، انكمش قطاع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في عام ٢٠١٦، مع حدوث انخفاض حاد للغاية بنسبة ١١ في المائة في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة (الجدول ٢-١). وتمثل هذه القطاعات مجتمعة أكثر من ٢١ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وأكثر من ٢٨ في المائة من مجموع العمالة الفلسطينية. وكان أداء قطاع التصنيع والتعدين والمحاجر وقطاع البناء أفضل بكثير، مع حدوث نمو قوي بصورة ملحوظة في قطاع التصنيع والتعدين والمحاجر بلغ ٨,٢ في المائة. ومع ذلك، يُسهم قطاعا الزراعة والتصنيع اليوم بنسبة تقل عن ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع أكثر من الثلث عند توقيع بروتوكول باريس في عام ١٩٩٤.

**الجدول ٢-١: النمو على أساس سنوي، الحصة في الناتج المحلي الإجمالي والحصة في العمالة، حسب القطاع، ٢٠١٦**

| | **النمو (٢٠١٥-٢٠١٦)** (النسبة المئوية) | **الحصة في الناتج المحلي الإجمالي** (النسبة المئوية) | **الحصة في العمالة** (النسبة المئوية) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | **المجموع** | **الذكور** | **الإناث** |
| الزراعة وصيد الأسماك والحراجة | -11.0 | 3.0 | 7.4 | 7.0 | 9.0 |
| التصنيع والتعدين والمحاجر | 8.2 | 11.4 | 13.4 | 13.8 | 11.0 |
| البناء | 5.9 | 7.4 | 16.5 | 19.5 | 0.6 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | -1.4 | 18.1 | 20.9 | 22.6 | 12.0 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 4.1 | 7.8 | 6.3 | 7.1 | 2.0 |
| الخدمات وغيرها من الفروع | 5.6 | 52.3 | 35.5 | 30.0 | 65.4 |
| **المجموع** | **4.1** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والحسابات القومية (٢٠١٧أ) والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب).
ملاحظة: يشمل الرقم الخاص بحصة الخدمات وغيرها من الفروع في الناتج المحلي الإجمالي، الرسوم الجمركية وخدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة، وضريبة القيمة المضافة على الواردات. وباستبعاد هذه الخدمات، تبلغ حصة الخدمات وغيرها من الفروع في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣٩ في المائة.

٣٣. وفي حين لا يزال القطاع المالي معافىً بشكل عام، فإن الائتمان ما فتئ يتوسع توسعاً سريعاً، ويتركز إلى حد كبير في مجال الاستهلاك والعقارات والبناء والتمويل التجاري. والمهم أنه في عام ٢٠١٦، أخلّ الائتمان الإجمالي المتاح للاستهلاك بعتبة التركيز البالغة ٢٠ في المائة التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية، مما يزيد من مخاطر الضغوط المتزايدة في القطاع المالي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦). وشهد عام ٢٠١٦ تدهوراً في الميزان التجاري. وارتفع معدل الصادرات بنسبة ٦,٣ في المائة ليبلغ ١,٥٩ مليار دولار أمريكي بينما ارتفع معدل الواردات أكثر، بنسبة ٧,٣ في المائة، ليبلغ ٤,٩٧ مليار دولار أمريكي (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧أ). وتزامن ذلك مع استمرار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي لا يزال يشكل عاملاً أساسياً يؤثر في القدرة التنافسية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦). وفي المقابل، تحسن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية تحسناً كبيراً في عام ٢٠١٦، حيث انخفض إجمالي عجز الميزانية بأكثر من الربع ليبلغ ٤,١٦ مليار شيكل إسرائيلي جديد (قرابة ١,١٦ مليار دولار أمريكي). ومع ذلك، فإن هذا التحسن ليس هيكلياً، بل يعزى إلى حد كبير إلى مدفوعات التحويلات لمرة واحدة المتلقاة في عام ٢٠١٦، والتي شملت تحصيل المتأخرات المتعلقة بإيرادات التخليص الجمركي المستحقة للفلسطينيين من إسرائيل، من قبيل رسوم التأمين الصحي ورسوم الموازنة ورسوم الحدود والعبور، فضلاً عن الرسوم المفروضة على تراخيص الاتصالات (السلطة الفلسطينية، ٢٠١٧أ). وقد ساعدت هذه المدفوعات لمرة واحدة على تعويض انخفاض دعم المانحين المباشر للميزانية، الذي انخفض من ٧٢٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ وزهاء مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ إلى ٦١٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦. وفي ظل هذا السياق من الانخفاض الكبير في دعم المانحين وتزايد فجوة التمويل، سيتطلب تجنب حدوث تدهور في موازنة ميزانية السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٧ توسيع القاعدة الضريبية وتحسين تحصيل الضرائب. ومن الضروري أيضاً الوصول إلى المنطقة جيم من أجل تحسين آفاق المستقبل أمام السلطة الفلسطينية على الأمد الطويل، حيث يُقدر أن يزيد ذلك من الإيرادات العامة بمقدار ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما من شأنه أن يقلل كثيراً من الاعتماد على تمويل الجهات المانحة (البنك الدولي، ٢٠١٦).

## تطورات سوق العمل

٣٤. لا تزال المشكلة القديمة المتمثلة في عدم كفاية توليد العمالة في سوق العمل الفلسطينية قائمة، مع ملاحظة عدم إحراز الكثير من التقدم الجدير بالذكر خلال العام الماضي. وقد نمت القوة العاملة الفلسطينية في عام ٢٠١٦ لتبلغ ١,٣٤ مليون عامل، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ٤٢ عامل أو ٣,٢ في المائة، مواكبة في ذلك تقريباً خطى معدلات نمو السكان في سن العمل (الجدول ٢-٢). وبناءً على ذلك، ظل معدل المشاركة في القوى العاملة (حصة السكان في سن العمل، أي أنهم إما في العمالة أو عاطلون عن العمل) بدون تغيير عند ٤٥,٨ في المائة. ولم يطرأ تغيير يذكر على الثغرة الكبيرة القائمة بين الجنسين في مجال المشاركة، مع انخفاض طفيف في معدلات مشاركة الذكور إلى نسبة ٧١,٦ في المائة، وزيادة هامشية في معدلات مشاركة الإناث إلى نسبة ١٩,٣ في المائة. وتظل هذه الأخيرة من أدنى المعدلات في المنطقة العربية. وإجمالاً، لم تمثل النساء إلا نسبة ١٥,٧ في المائة من الفلسطينيين العاملين في عام ٢٠١٦، وإن كن يمثلن ٣٤,٥ في المائة من العاطلين عن العمل. وفي حين انخفض معدل البطالة في صفوف الرجال انخفاضاً طفيفاً، من ٢٢,٥ في المائة إلى ٢٢,٢ في المائة، فإن هذا المعدل ارتفع ارتفاعاً كبيراً في صفوف النساء بنسبة ٥,٥ نقطة مئوية ليبلغ ٤٤,٧ في المائة.

**الجدول ٢-٢: المؤشرات الأساسية لسوق العمل، ٢٠١٥-٢٠١٦**

| | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥-٢٠١٦ |
|---|---|---|---|
| **النسبة المئوية للتغيير** | | | |
| السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف) | 2 836 | 2 930 | 3.3 |
| القوى العاملة (بالآلاف) | 1 299 | 1 341 | 3.2 |
| العمالة (بالآلاف) | 963 | 980 | 1.9 |
| الضفة الغربية | 573 | 574 | 0.1 |
| غزة | 277 | 290 | 4.4 |
| إسرائيل والمستوطنات | 113 | 117 | 4.0 |
| البطالة (بالآلاف) | 336 | 361 | 7.3 |
| **النقاط المئوية للتغيير** | | | |
| معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية) | 45.8 | 45.8 | 0.0 |
| *الذكور* | *71.9* | *71.6* | *-0.3* |
| *الإناث* | *19.1* | *19.3* | *0.2* |
| *الشباب* | *32.7* | *32.7* | *0.0* |
| معدل البطالة (بالنسبة المئوية) | 25.9 | 26.9 | 1.0 |
| *الذكور* | *22.5* | *22.2* | *-0.3* |
| *الإناث* | *39.2* | *44.7* | *5.5* |
| *الشباب* | *40.7* | *41.7* | *1.0* |
| الضفة الغربية | 17.3 | 18.2 | 0.9 |
| *الذكور* | *15.0* | *15.5* | *0.4* |
| *الإناث* | *26.7* | *29.8* | *3.1* |
| *الشباب* | *28.6* | *29.8* | *1.3* |
| غزة | 41.0 | 41.7 | 0.7 |
| *الذكور* | *35.9* | *34.4* | *-1.5* |
| *الإناث* | *59.6* | *65.2* | *5.6* |
| *الشباب* | *61.0* | *61.4* | *0.4* |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسح الفصلي للقوى العاملة، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها. وتستثني بيانات سوق العمل في الضفة الغربية العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

٣٥. وبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ١,٠٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل ٣٥ في المائة من مجموع السكان في سن العمل. ومع ذلك، فإن الشباب لا يمثلون إلا ٢٥ في المائة من مجموع القوة العاملة، إذ يشارك أقل من ثلث الشباب الفلسطيني في سوق العمل. ومن بين السكان الشباب ككل، لم يلتحق أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ شاب (٣٢,٣ في المائة) بالعمالة أو التعليم أو التدريب في عام ٢٠١٦. وتمثل هذه النسبة المرتفعة من الشباب العاطلين خطراً على قابلية استخدام القوى العاملة الفلسطينية وإنتاجيتها في المستقبل، مما قد يؤثر سلباً على آفاق النمو والتنمية. وقد أدى ارتفاع معدلات بطالة الشباب وتفاقمها، إذ بلغت ٤١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (٢٩,٨ في المائة في الضفة الغربية و٦١,٤ في المائة في غزة) إلى إبقاء العديد من الشباب خارج سوق العمل نظراً لآفاق العمالة القاتمة التي يواجهونها.

٣٦. وبزيادة قدرها قرابة ١٨ ٠٠٠ شخص فقط، كان نمو العمالة في سوق العمل الفلسطينية في عام ٢٠١٦ ضعيفاً للغاية. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى ضعف اتجاهات العمالة في الضفة الغربية التي لم تتغير فيها مستويات العمالة تقريباً عما كانت عليه في العام المنصرم. وقد حدث القسط الأكبر من نمو العمالة الفلسطينية في غزة التي شهدت زيادة بنسبة ٤,٤ في المائة، وإن كانت قد انطلقت من مستوى منخفض للغاية، وفي إسرائيل والمستوطنات التي شهد فيها نطاق العمالة توسعاً بنسبة ٤ في المائة. والأهم من ذلك أن نطاق العمالة في إسرائيل والمستوطنات لم يتوسع خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، لكنه نما نمواً كبيراً في الفصل الرابع، بزيادة قدرها ١٧ ٩٠٠، مع نمو الطلب على اليد العاملة في قطاع البناء وقيام إسرائيل بإصدار تراخيص عمل إضافية لصالح الفلسطينيين الذين يبحثون عن عمل. وزاد عدد التراخيص الصادرة للعمل في إسرائيل من ٦٠ ٩٠٠ ترخيص في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٧٤ ٤٠٠ ترخيص بحلول عام ٢٠١٦ (منها ٦٧ ٠٠٠ ترخيص مستخدم بالفعل). وشهدت هذه الحصة زيادة إضافية بزهاء ٧ ٠٠٠ ترخيص في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧. كما زاد عدد التراخيص الصادرة للعمل في المستوطنات من ٢٧ ٠٠٠ إلى ٢٩ ٧٠٠ ترخيص خلال عام ٢٠١٦ (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٧). ونظراً إلى أن مستويات العمالة في غزة وفي إسرائيل والمستوطنات معرضة لحالات التذبذب الشديدة، فإن ضعف اتجاهات نمو العمالة الملحوظ خلال عام ٢٠١٦ في الضفة الغربية التي يعمل فيها قرابة ٦٠ في المائة من الفلسطينيين، يبعث على القلق بشكل خاص.

٣٧. وفيما يتعلق باتجاهات العمالة داخل القطاعات، أضاف قطاع البناء أكثر من ١٢ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠١٦، مدفوعاً بالنمو الذي شهدته غزة وإسرائيل والمستوطنات. ويستخدم هذا القطاع حالياً ١٦,٥ في المائة من العمال الفلسطينيين، مسجلاً بذلك زيادة عن نسبة ١٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. واستحدث ما يناهز ٦ ٠٠٠ وظيفة إضافية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و٥ ٧٠٠ وظيفة إضافية في قطاع التصنيع والتعدين والمحاجر، و٥ ٢٠٠ وظيفة إضافية في قطاع النقل والتخزين والاتصالات. وسُجل أكبر تراجع في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، الذي شهد انخفاضاً في الوظائف قدره ١١ ٣٠٠ وظيفة أو ١٣,٦ في المائة. وتضررت النساء بصفة خاصة من جراء ذلك، وتعزى الزيادة الكبيرة في معدل بطالة الإناث جزئياً إلى انكماش هذا القطاع.

٣٨. وبالاقتران مع أرقام نمو العمالة، من المهم أيضاً تقييم نمو إنتاجية العمل. وتشكل إنتاجية العمل، على المدى الطويل، العامل المحدد الرئيسي لنوعية العمالة والتنمية الاقتصادية الشاملة. وقد ارتفعت إنتاجية العمل الفلسطينية بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وجاء ذلك في أعقاب عامين متتاليين من المعدلات السلبية لنمو الإنتاجية بلغت (-٣,٢) في المائة في عام ٢٠١٥ و(-٥) في المائة في عام ٢٠١٤ [٤]. ويشكل الانتعاش الأخير في الإنتاجية تطوراً إيجابياً، غير أنه من المهم الإشارة إلى أن معدلات نمو الإنتاجية كانت منخفضة جداً خلال العقد الماضي، حيث لم تتجاوز في المتوسط ٠,٦ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، ولم تسجل في الأساس أي نمو منذ عام ٢٠١٠.

٣٩. ويقدم الشكل ٢-٢ صورة عن نمو العمالة والإنتاجية بحسب القطاع الاقتصادي في عام ٢٠١٦. ولا يشمل هذا الشكل إسرائيل والمستوطنات، وبالتالي يصف نمو العمالة والإنتاجية في سوق العمل الفلسطينية المحلية. ويُظهر المربع الأيمن العلوي الصناعات التي شهدت نمواً للعمالة والإنتاجية على السواء في عام ٢٠١٦. ومن بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الستة، وحده قطاع التصنيع والتعدين والمحاجر سجل نمواً إيجابياً للعمالة والإنتاجية على السواء في عام ٢٠١٦. وفي المقابل، شهدت ثلاث صناعات زيادات في العمالة، ولكن حالات انخفاض في إنتاجية العمل، هي: البناء؛ التجارة والمطاعم والفنادق؛ النقل والتخزين والاتصالات. وفي قطاع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، نمت الإنتاجية مع تسجيل انخفاض حاد للعمالة والإنتاج. وسجل قطاع الخدمات أسرع نمو للإنتاجية، لكن العمالة تراجعت. وفي حين تُظهر مؤشرات العمالة والإنتاجية الموضوعة كل

[٤] تقديرات منظمة العمل الدولية استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والحسابات القومية (٢٠١٧أ) والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب). وتُحتسب الإنتاجية كناتج لكل شخص مستخدم. ولهذا الغرض، فإن الناتج هو مجموع الناتج المحلي الإجمالي الصافي من الرسوم الجمركية وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر وضريبة القيمة المضافة على الواردات.

سنة وجود تقلبات، فإن الاتجاه طويل الأجل واضح بالنسبة إلى سوق العمل الفلسطينية ككل: كان هناك، ولا يزال، نمو غير كاف في توليد العمالة وإنتاجية العمال على السواء.

**الشكل ٢-٢: نمو إنتاجية اليد العاملة مقابل نمو العمالة، الصناعات الرئيسية، ٢٠١٦**

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والحسابات القومية (٢٠١٧أ) والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب).

٤٠. ويُساعد فهم الصفات المميزة للأشخاص المستخدمين والعاطلين عن العمل، بما في ذلك المواصفات التعليمية، على تحديد المشاكل الهيكلية وحالات عدم التناسق في سوق العمل. والتعليم عامل محدد مهم للمشاركة في القوى العاملة، إذ من المرجح أكثر أن يلتحق الفلسطينيون ذوو المستوى التعليمي العالي بسوق العمل. ومن بين جميع الفلسطينيين في القوى العاملة، يتمتع قرابة ٣٢ في المائة بتعليم عالٍ و١٥ في المائة بتعليم ثانوي و٤٨ في المائة بتعليم ابتدائي أو إعدادي وحوالي ٥ في المائة بمستوى أقل من التعليم الابتدائي. غير أن المواصفات التعليمية بالنسبة إلى النساء في القوى العاملة تختلف اختلافاً كبيراً عنها بالنسبة إلى الرجال. ومن بين النساء الفلسطينيات اللائي يعملن أو يبحثن عن عمل، تتمتع نسبة ٦٨ في المائة بتعليم عالٍ. وتبلغ الحصة المقابلة بالنسبة إلى الرجال ٢٢,٣ في المائة فقط (الشكل ٢-٣). وبالنسبة إلى الرجال والنساء على السواء، توجد أعلى معدلات المشاركة في القوى العاملة في صفوف الأشخاص ذوي التعليم العالي. أما بالنسبة إلى النساء الفلسطينيات، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة في صفوف النساء من ذوات التعليم العالي يزيد على ٦٥ في المائة، في حين يقل عن ١٠ في المائة في صفوف النساء اللائي لم يبلغن مستوى التعليم العالي.

**الشكل ٢-٣: معدلات المشاركة في القوى العاملة والبطالة بحسب المستوى التعليمي، السكان في سن ١٥ سنة فأكثر، ٢٠١٦**

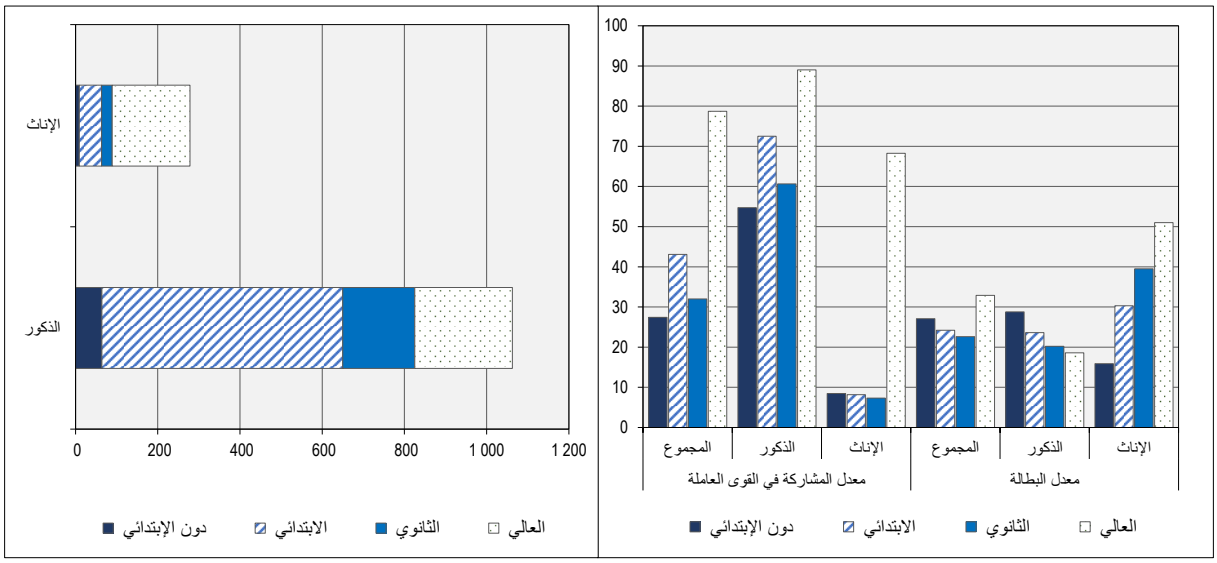


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب).
ملاحظة: الابتدائي يشمل الابتدائي والإعدادي.

٤١. وعلى الرغم من أن أكثر الفلسطينيين تعليماً مرجحون أكثر لدخول سوق العمل، فإن أولئك الذين يتمتعون بأعلى مستويات التعليم هم أيضاً الأقل احتمالاً في أن يجدوا عملاً بشكل عام، وهو اتجاه تدفع إليه حالة سوق العمل القاتمة في صفوف النساء المتعلمات تعليماً عالياً. وتواجه النساء الفلسطينيات من ذوات التعليم العالي نسبة مذهلة قدرها ٥١ في المائة من البطالة، أي قرابة ثلاثة أضعاف هذا المعدل في صفوف الرجال الفلسطينيين المتعلمين تعليماً عالياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن أقل الأشخاص تعليماً، في صفوف الرجال، هم الذين يواجهون أعلى معدلات البطالة. ويبلغ معدل البطالة في صفوف الرجال الفلسطينيين ممن لم يحصلوا على التعليم الابتدائي قرابة ٢٩ في المائة، فيما يبلغ قرابة ٢٤ في المائة في صفوف الحاصلين على التعليم الابتدائي/الإعدادي. وتؤكد هذه الأرقام أن سوق العمل الفلسطينية لا توفر حقاً فرص عمل كافية عبر الطيف التعليمي وطيف المهارات. وينعكس ذلك بدوره بصورة مفرطة على النساء، لا سيما أكثرهن تعليماً.

٤٢. إن أصوب قياس لنوعية العمالة هو مستوى أجور العمال ومعدل نموها. وقد تسارعت وتيرة نمو الأجور الفلسطينية تسارعاً كبيراً في عام ٢٠١٦، حيث ارتفع متوسط الأجور اليومية بنسبة ٥,١ في المائة، بعدما كانت نسبة النمو ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ (الشكل ٢-٤). ويعزى ذلك إلى النمو القوي للأجور في صفوف العاملين في إسرائيل والمستوطنات التي ارتفعت فيها الأجور اليومية بنسبة ٩,٦ في المائة، وفي الضفة الغربية التي ارتفعت فيها الأجور بنسبة ٤,٢ في المائة. وفي غزة، انخفض متوسط الأجور اليومية بنسبة ٠,٧ في المائة، وهو ما أعقب انخفاضاً أكبر بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي المتوسط، تقاضى العمال الفلسطينيون ١٠٩ شيكل إسرائيلي جديد لكل يوم عمل في عام ٢٠١٦. ويعزز هذا المتوسط ارتفاع متوسط الأجور بشكل كبير في إسرائيل والمستوطنات التي يكسب فيها الفلسطينيون ما متوسطه ٢١٨ شيكلاً إسرائيلياً جديداً يومياً. ويزيد هذا بواقع ٣,٥ أمثال على متوسط الأجور المحصلة في غزة وواقع ٢,٢ مرة على متوسط الأجور في الضفة الغربية. وبأجر قدره ٤ ١٤٤ شيكلاً إسرائيلياً جديداً، فإن متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات يزيد بواقع ٢,٩ مرة على الحد الأدنى الفلسطيني للأجور البالغ ١ ٤٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً، هذا بالمقارنة مع متوسط الأجر الشهري البالغ ١ ٨٥٦ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في الضفة الغربية.

**الشكل ٢-٤: معدل النمو السنوي في الأجور اليومية في صفوف العمال الفلسطينيين، عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ ومتوسط الأجور اليومية، ٢٠١٦**

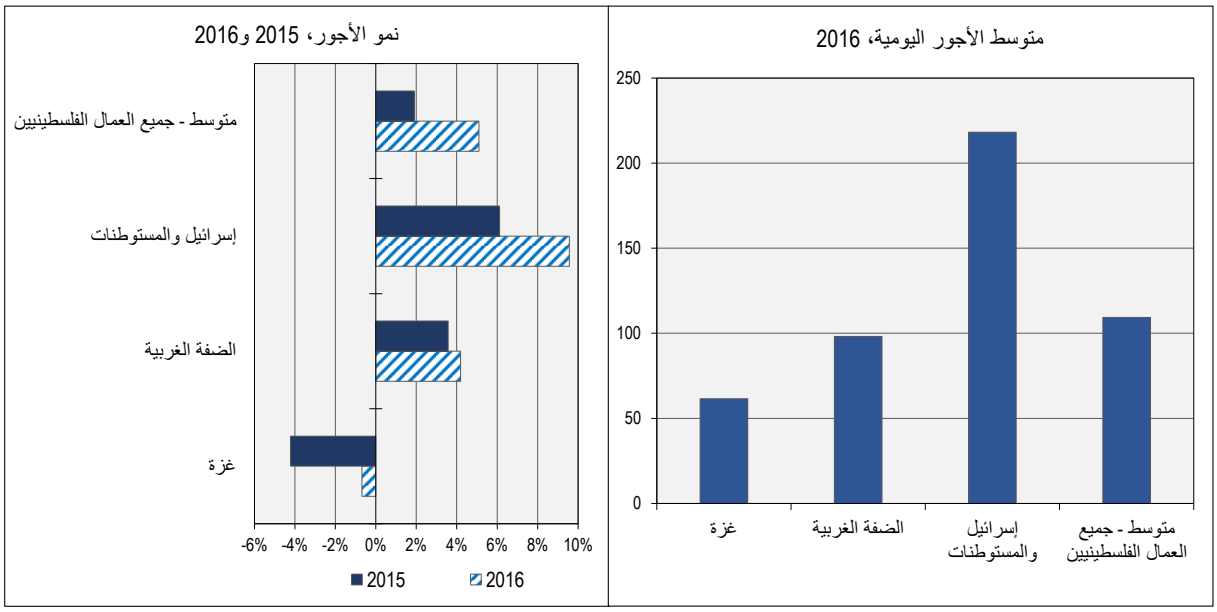


المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب).

٤٣. والأهم من ذلك أن متوسط الأجور لا يسوق معلومات عن الفوارق في مستويات الأجور في صفوف مختلف فئات العمال. وعلى سبيل المثال، فإنه لا يقف على الفجوات القائمة في الأجور بين الجنسين والتي تكتسي أهمية في جميع قطاعات النشاط. وبشكل عام، تتقاضى النساء أجراً متوسطاً قدره ٨٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، مقارنة مع ١١٤ شيكلاً إسرائيلياً جديداً بالنسبة إلى الرجال. وبالتالي، فإن متوسط ما يحصل عليه الرجال الفلسطينيون من أجر في اليوم يفوق بنسبة ٣٧ في المائة متوسط أجر العاملات الفلسطينيات. ويُسجل أكبر فارق في الأجور قائم على نوع الجنس في قطاع التصنيع الذي يتقاضى فيه الرجال في المتوسط أجراً يومياً أعلى من أجر النساء بنسبة ٩٠ في المائة (٩٧ شيكلاً إسرائيلياً جديداً مقابل ٥١ شيكلاً إسرائيلياً جديداً بالنسبة إلى النساء). وبوجه عام، يتقاضى العاملون في قطاع البناء أعلى الأجور، بأجر متوسط قدره ١٧٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم. ويتأثر هذا المتوسط بشدة بارتفاع الأجور في إسرائيل، إذ يعمل ما يقرب من نصف مجموع عمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.

٤٤. ويُخفي متوسط الأجور أيضاً أوجهاً أخرى لانعدام المساواة في سوق العمل. وعلى سبيل المثال، رغم ارتفاع متوسط الأجور الفلسطينية في عام ٢٠١٦، فإن أكثر من ١٢٦ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في القطاع الخاص - ٣٨,٨ في المائة من مجموع العاملين في القطاع الخاص - يتقاضون أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور. ومرة أخرى، ينعكس ذلك بصورة مفرطة على النساء، إذ تقاضت نسبة ٤٧,١ في المائة من النساء العاملات في القطاع الخاص أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠١٦، ويتجلى أحد المجالات التي تُحقق فيها النساء نتائج أفضل نسبياً من الرجال في إمكانية الإسهام في صندوق للمعاشات التقاعدية. وقد أسهمت نسبة ٦٣ في المائة تقريباً من المستخدمات في صندوق للمعاشات التقاعدية في عام ٢٠١٦، في حين بلغت النسبة المقابلة للمستخدمين الذكور ٤٥,٦ في المائة. وتعكس هذه الأرقام نسب العاملين في القطاع العام المساهمين في صندوق للمعاشات التقاعدية، التي تفوق بكثير نسبهم في القطاع الخاص. وفي القطاعات التي يوجد فيها عدد قليل من العاملين في القطاع العام، فإن هذه النسب لا تتجاوز ١٣,٧ في المائة في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، و١٨,٢ في المائة في قطاع التصنيع و٢٥ في المائة في قطاع البناء.

٤٥. وقد نتج عن الارتفاع الشديد للأجور في إسرائيل إلى جانب فرص العمل المحلية المتدنية، ازدياد الطلب في صفوف الفلسطينيين على العمل في إسرائيل. وأدى هذا الطلب القوي، مقترناً بوجود نظام لتراخيص العمل يربط كل عامل فلسطيني في إسرائيل بصاحب عمل إسرائيلي محدد، إلى ظهور وسطاء أشداء، أي سماسرة تراخيص العمل، ينتزعون مبالغ من الفلسطينيين الذين يبحثون عن عمل مقابل مساعدتهم على الحصول على تراخيص العمل الإسرائيلية. وأحيطت البعثة علماً مراراً بأن ممارسة الحصول على التراخيص من خلال

السماسرة منتشرة على نطاق واسع، إذ كثيراً ما يدفع العمال ٢ ٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر أو أكثر للسماسرة من أجل الحصول على الحق في العمل في إسرائيل [٥].

٤٦. وفي حين لا تُعرف النسبة الدقيقة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، الذين يحصلون على تراخيصهم عن طريق السماسرة، فإن السيناريوهات المعروضة في الجدول ٢-٣ تبين أنه حتى وإن لم يتعلق هذا الأمر إلا بنسبة ١٠ في المائة من العمال، فإن التكاليف الاقتصادية تكون كبيرة. وفي هذا السيناريو السفلي الذي يطبق أيضاً متوسطاً لتكلفة الترخيص في النطاق السفلي للتقديرات، ستبلغ هذه التكلفة ٢٣٢ مليون شيكل إسرائيلي جديد سنوياً تدفع إلى السماسرة، أي ٣,٦ في المائة من إجمالي الأجور المحصلة في إسرائيل. وعلى اعتبار أن ٢٠ في المائة من العمال هم المعنيون وأن متوسط رسم السمسار يبلغ ١ ٨٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً شهرياً (السيناريو المتوسط)، فإن "إتاوة السمسار" ستبلغ ٥٧٢ مليون شيكل إسرائيلي جديد في السنة، أي ما يقرب من ٩ في المائة من إجمالي الأجور المحصلة.

**الجدول ٢-٣: تقدير "إتاوة الوسيط" من خلال ثلاثة سيناريوهات**

| | السيناريو السفلي | السيناريو المتوسط | السيناريو العلوي |
|---|---|---|---|
| *افتراضات السيناريو* | | | |
| إتاوة السمسار في الشهر لكل ترخيص ممنوح عن طريق السمسار | 1 500 | 1 850 | 2 200 |
| العمال المعنيون (النسبة المئوية من المجموع) | 10 | 20 | 40 |
| *تقديرات إتاوة السمسار* | | | |
| إتاوة السمسار (بملايين الشيكلات) | 232 | 572 | 1 360 |
| إتاوة السمسار كنسبة مئوية من إجمالي الأجور | 3.6 | 8.9 | 16.9 |

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب) وجمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٦، فيما يخص مجال رسوم السماسرة.

٤٧. ومن النقاط الحاسمة التي يجب التشديد عليها أنه حتى في حالة ارتفاع إتاوة السمسار إلى ٢ ٢٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر كما هو مبين في السيناريو العلوي، ستبقى إيرادات العامل الفلسطيني العادي في إسرائيل بعد استقطاع إتاوة السمسار أعلى من متوسط أجر العمل في الضفة الغربية. وبالنظر إلى فرص العمل النادرة جداً في الضفة الغربية، فقد لا يكون هناك في الغالب من خيار سوى البقاء دون عمل أو دفع إتاوة السمسار. وأبلغت البعثة أن القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخراً بتنقيح نظام تخصيص التراخيص (المزمع تنفيذه في منتصف عام ٢٠١٧) يشكل استجابة مباشرة لمشكلة السماسرة (انظر الفصل ٣). وتشير السيناريوهات المذكورة أعلاه إلى أن الإعانات الاقتصادية وإعانات الرعاية الاجتماعية المقدمة إلى العمال الفلسطينيين وأسرهم ستكون جمة إذا ثبتت فعالية هذه المبادرة في خفض المبالغ التي يدفعها الفلسطينيون للسماسرة.

## القيود المفروضة لا تزال تحد بشدة من النمو والتنمية في الضفة الغربية

٤٨. تتأثر آفاق سوق العمل في الضفة الغربية بشكل مباشر وكبير من جراء الاحتلال، ذلك أن القيود الضخمة المفروضة على حركة التنقل وتعذر الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وتقييد البناء، هي جميعها عوامل تعيق النمو الاقتصادي وآفاق العمالة. وتشمل القيود المفروضة على حركة التنقل نقاط التفتيش والحواجز الطرقية والبوابات الحديدية والكتل والخنادق الترابية والجدار الفاصل الذي يجري بناء نحو ٨٥ في المائة منه داخل الضفة الغربية [٦]. وإلى غاية منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠١٦، كان ثمة ٤٧٢ حاجزاً أمام حركة التنقل

[٥] سعر سوق التراخيص يقدّر بأنه يتراوح بين ١ ٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد و٢ ٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٦).

[٦] بعد الانتهاء من بناء الجدار الفاصل، سيبلغ مساره الإجمالي قرابة ٧٠٠ كلم. ودعت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى وقف أعمال تشييد الجدار الفاصل وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15، المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

منتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك ٤٤ نقطة تفتيش يشغلها موظفون بصفة دائمة، بالإضافة إلى ١١٠ حاجزاً في المنطقة H2 في محافظة الخليل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦أ) [٧]. ومن الطرق الحاسمة التي تلحق بها شبكة القيود هذه الضرر بسوق العمل المحلية، زيادة مستوى انعدام اليقين مما يثبط الاستثمار ويحول دون نمو العمالة. ويمكن أن يتغير نطاق العبور بشكل كبير من يوم إلى آخر، وتخضع هذه التغييرات لتقدير السلطات الإسرائيلية وحدها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسواق في القدس الشرقية باتت أكثر فأكثر مفصولة عن الضفة الغربية، الأمر الذي يهدد أكثر سبل عيش أصحاب عملها وعمالها.

٤٩. وتضم المنطقة جيم أكثر من ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية ومعظم مواردها الطبيعية، وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، لا سيما بالنسبة إلى الزراعة والصناعات الغذائية. ومع ذلك، لا تزال هذه المنطقة تخضع للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة. ويخضع ما يقرب من ثلاثة أرباعها للولاية القضائية للمجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية، وهي بالتالي غير متاحة للتنمية الفلسطينية. ولا تزال القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية الحرجة من البحر الميت قائمة، مما يقصي إمكانات عائدات السياحة ويحد بشدة من فرص كسب العيش بالنسبة إلى الفلسطينيين ويقلل من إمكانات التنمية الشاملة في الضفة الغربية. ونظراً إلى أن المنطقة جيم تمتد بين المنطقتين ألف وباء، فإن للقيود المفروضة عليها آثاراً أخرى بعيدة المدى في الضفة الغربية.

٥٠. ولا يزال جسر ألنبي (الملك حسين)، وهو البوابة البرية الدولية الوحيدة للعبور إلى الضفة الغربية أو منها، يشهد ازدياد حركة العبور، التي ترتفع بنسبة ١٠ في المائة سنوياً. وعلى الرغم من زيادة الاستثمار من جانب إسرائيل، تبقى المرافق دون المستوى اللازم لمعالجة حجم حركة العبور وتظل معالجة البيانات وفترات الانتظار مشكلة كبيرة، مما يؤدي إلى الإهدار وتراجع الإنتاجية (مكتب اللجنة الرباعية، ٢٠١٦).

٥١. ولا يزال معدل الصادرات محدوداً لكون المنتجات الفلسطينية غير قادرة نسبياً على المنافسة في الأسواق العالمية، كما أن القيود المفروضة تؤدي فعلياً إلى زيادة اعتماد الفلسطينيين على التجارة مع إسرائيل. ويؤدي عدد من العوامل إلى تضخم تكاليف الإنتاج، منها تعذر استيراد مجموعة واسعة من المواد الخام الضرورية، من قبيل الأسمدة الزراعية. وترد هذه المدخلات وغيرها من المدخلات الأساسية على قوائم "الاستخدام المزدوج" - أي السلع التي تنظر إليها إسرائيل على أنها تشكل تهديداً أمنياً. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي حالات التأخير على المعابر إلى الإهدار وزيادة التكاليف. وتحد هذه العوامل بشكل مباشر من الإنتاجية والقدرة التنافسية الفلسطينية. وبدون رفع شامل لهذه القيود وغيرها من القيود المفروضة التي تعيق التجارة بشكل مباشر وغير مباشر، ليس هناك أمل كبير في زيادة الصادرات بصورة مجدية ومستدامة وستظل التوقعات الإجمالية للنمو وسوق العمل أدنى بكثير من إمكاناتهما.

## الحالة في غزة تنذر بوقوع كارثة

٥٢. لقد بدأ تطبيق الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ عقد من الزمان. وفي حين تسارع النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦ انطلاقاً من قاعدته المستنزفة للغاية، فإن تعليقات محاوري البعثة وملاحظاتها المباشرة، فضلاً عن البيانات الدقيقة المستمدة من مجموعة من مؤشرات السوق، جميعها تكشف عن وجود حالة مأساوية. ولا يتجاوز عدد الأشخاص المستخدمين في غزة ربع السكان في سن العمل تقريباً، وهو ما يمثل عشر نقاط مئوية أقل من الحصة المقابلة في الضفة الغربية (الجدول ٢-٤). وبلغ معدل البطالة الإجمالي في غزة قرابة ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وتجاوز هذا المعدل ٦١ في المائة في صفوف الشباب. ويفوق هذان الرقمان معدلي البطالة المقابلة في الضفة الغربية بمقدارين. ويبقى الباحث العادي عن عمل في غزة بدون عمل لمدة قدرها ١٥ شهراً، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف متوسط الوقت في صفوف الباحثين عن عمل في الضفة الغربية. ويوجد قرابة ٣٧ في المائة من شباب غزة خارج نطاق العمالة أو التعليم أو التدريب. وتقل الأجور في غزة بزهاء ٤٠ في المائة عنها في الضفة الغربية، ويكسب أكثر من ثلاثة أرباع عمال القطاع الخاص في غزة أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور.

[٧] أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة، هي منطقة H2، التي تغطي تقريباً ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، لكن تبقى لإسرائيل المراقبة الأمنية التامة عليها. ويتمتع المستوطنون الإسرائيليون في هذه المنطقة بحماية الجيش الإسرائيلي الحاضر بقوة، في وسط زهاء ٤٠ ٠٠٠ فلسطيني (وحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في مدينة الخليل ككل).

**الجدول ٢-٤: المؤشرات الرئيسية، غزة والضفة الغربية**

| | غزة | الضفة الغربية |
|---|---|---|
| السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق | 1 076 582 | 1 853 245 |
| السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً (النسبة المئوية من السكان في سن العمل) | 37.2 | 33.7 |
| القوى العاملة الحاصلة على درجة جامعية (النسبة المئوية من المجموع) | 38.7 | 27.8 |
| نسبة العمالة إلى السكان | 27.0 | 37.3 |
| العمالة في القطاع العام (النسبة المئوية من المجموع) | 36.4 | 15.4 |
| معدل البطالة | 41.7 | 18.2 |
| معدل بطالة الشباب | 61.4 | 29.8 |
| متوسط مدة البطالة (بالأشهر) | 15.2 | 5.7 |
| معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو بالعمل أو بالتدريب | 36.6 | 29.5 |
| متوسط الأجر اليومي (بالشيكل الإسرائيلي الجديد) | 61.6 | 98.1 |
| النسبة المئوية من عمال القطاع الخاص الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور | 76.5 | 19.4 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسح الفصلي للقوى العاملة (٢٠١٧ب).
ملاحظة: تستثني بيانات سوق العمل المتعلقة بالضفة الغربية العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات.

٥٣. وبالإضافة إلى أرقام سوق العمل القاتمة هذه، تعكس مقاييس أخرى أيضاً حالة من الكساد الشديد، إذ أُجبرت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة على إيقاف عملها مؤقتاً في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات تتراوح بين ١٨ و٢٠ ساعة في اليوم. وشهدت هذه الحالة تحسناً إلى حد ما خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦، مع زيادة ساعات الإمداد بالكهرباء إلى ثماني ساعات في وقت واحد. غير أنه في أوائل عام ٢٠١٧، استمر تدهور الوضع بحيث لم تتعد ساعات الوصل اليومية المتاحة لسكان غزة ما يقرب من ساعتين (الأونروا، ٢٠١٧ب). بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن الحصول على المياه أمر حاسم لسبل العيش في غزة، فإن أكثر من ٩٥ في المائة من المياه الجوفية المستخرجة في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري. ومن المتوقع أن يؤدي افتتاح أكبر محطة لتحلية مياه البحر في غزة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ إلى تخفيف معاناة سكان غزة جزئياً فقط، لأن غالبيتهم العظمى ستظل تعتمد على مياه باهظة الثمن منقولة بواسطة الشاحنات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧أ). ويقطن غزة ١,٣ مليون لاجئ من مجموع السكان البالغ عددهم ١,٩ مليون نسمة، ويعتمد ٩٦٠ ٠٠٠ شخص من هؤلاء اللاجئين على حصص المعونة الغذائية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وعلى الرغم من أن غزة تتلقى المعونة، فإن قرابة ٤٠ في المائة من أهلها يعيشون تحت خط الفقر. وليس هناك إلا ٢٦٧ مدرسة لزهاء ٢٦٢ ٠٠٠ طالب. وكثير من هؤلاء الأطفال يخوضون كفاحهم خارج أسوار المدرسة، إذ تشير تقديرات الأونروا إلى أن ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من أطفال غزة اللاجئين يحتاجون إلى رعاية نفسية نتيجة للأثر المروع الذي يخلفه التعرض المتكرر للعنف والنزاع المسلح.

٥٤. وتظل التجارة وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الآفاق الاقتصادية لغزة. وتواصلت في عام ٢٠١٦ السياسة التي اتبعتها إسرائيل للسماح بإعادة إنشاء روابط تجارية محدودة بين الضفة الغربية وغزة، على الرغم من أن حجم عمليات نقل السلع التجارية لم يشكل سوى جزء ضئيل للغاية من مستواه قبل الحصار الذي ضُرب على غزة في عام ٢٠٠٧. وارتفع معدل الصادرات إلى ٨٣٧ شاحنة في عام ٢٠١٦، بعد أن بلغ ٦٢١ شاحنة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، تبقى هذه المجاميع متواضعة للغاية بالمقارنة مع عدد الشاحنات السنوي الذي تراوح بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ١٥ شاحنة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ب). وزاد معدل الواردات ليصل إلى ٦٠٠ ١٢٢ شاحنة، بعد أن بلغ ١٠٠ ٩٦ شاحنة في عام ٢٠١٥، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى حدوث زيادة في مواد البناء المستوردة عبر معبر كيرم شالوم. وأدى ذلك، إلى جانب زيادة واردات الأسمنت من مصر عبر معبر رفح، إلى انخفاض كبير في أسعار الأسمنت خلال عام ٢٠١٦، الأمر الذي يبشر بالخير فيما يخص استمرار النمو في قطاع البناء. ومع ذلك، لا يزال قطاعا الزراعة والصناعة، اللذان دُمرا في الحروب الأخيرة، مقيدين بشدة بسبب الحصار والقيود المفروضة بالترافق معه. وفي هذا الصدد، فإن تطبيق قائمة المواد "ذات الاستخدام المزدوج"، التي لا يمكن استيرادها إلى غزة، يحد

من الإنتاج والتنمية السريعة للبنية التحتية على السواء. ومع مرور الوقت، أدت هذه القيود الصارمة إلى تعطيل القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في غزة وأحدثت تغييراً جذرياً في الهيكلية الاقتصادية. وتظل هذه العوامل، مقترنة بالسبل المحدودة المتاحة أمام التجار للوصول إلى الأسواق الخارجية وحرمان العمال من فرص الوصول إليها، تشكل العوائق الرئيسية التي تحد من النمو وآفاق العمالة.

## ٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال

### تكثيف توسيع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي

٥٥. بعد ٥٠ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، لا يزال بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، عقبة رئيسية أمام إنفاذ حقوق العمال الفلسطينيين. والمستوطنات هي مجموعات منظمة من المدنيين الإسرائيليين استقرت على أراض محتلة، بدعم مباشر أو غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية وبموافقة منها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧). ويوجد حالياً زهاء ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت قرابة ١٠٠ بؤرة استيطانية دون موافقة الحكومة وتعتبر غير مشروعة بموجب القانون الإسرائيلي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧أ).

٥٦. وعلى الرغم من اختلاف المصادر، يقدر العدد الإجمالي للمستوطنين بما يتراوح بين ٠٠٠ ٦٠٠ مستوطن و٠٠٠ ٧٥٠ مستوطن، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ مستوطن يعيشون في القدس الشرقية. وباستثناء القدس الشرقية، بلغ معدل النمو في عدد المستوطنين في الضفة الغربية ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٥، أي أكثر من ضعف معدل نمو السكان داخل إسرائيل. وفي المقابل، لم يبلغ معدل النمو السكاني في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية إلا ٢,٥ في المائة (بتسيلم، ٢٠١٧أ؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦). وفي المنطقة جيم، يزيد عدد المستوطنين بكثير على عدد الفلسطينيين.

٥٧. وقد أكدت الأمم المتحدة باستمرار أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية [٨]. إن قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الأحدث عهداً "يدين بناء وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة". وإذ يذكر القرار بالتزام إسرائيل بموجب خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية في عام ٢٠٠٣ بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/ مارس ٢٠٠١، يكرر مطالبة مجلس الأمن لإسرائيل بأن "توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" (الأمم المتحدة، ٢٠١٦أ).

٥٨. ومع ذلك، يشير عدد من المبادرات الإسرائيلية الرسمية المتخذة خلال عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧ إلى أن العمل جارٍ لمواصلة التوسع الاستيطاني. واستمر صدور الموافقات على مشاريع البناء الجديدة خلال عام ٢٠١٦ وتسارعت وتيرته في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧. وشهد عام ٢٠١٦ تنفيذ ٦٣٠ ٢ مشروعاً لبناء مساكن في مستوطنات الضفة الغربية، وهو ما يمثل زيادة قدرها زهاء ٤٠ في المائة مقارنة مع العام السابق، ويشكل ثاني أكبر عدد لمشاريع البناء المنفذة منذ عام ٢٠٠١ (منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٧أ؛ المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٧) [٩]. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، أُعلن في بيانين صادرين عن الحكومة عن العزم على بناء ما مجموعه ٥٠٠ ٥ وحدة سكنية في المستوطنات الواقعة في المنطقة جيم في الضفة الغربية، وتلاهما بشكل سريع صدور الموافقة وطرح العطاءات (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ب).

٥٩. وفي ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٧، أصدر الكنيست "قانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة رقم 5777-2017"، أو "قانون التنظيم". ويهدف القانون الجديد إلى تنظيم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي بناها ووسّعها المواطنون الإسرائيليون "بحسن نية" أو "بموافقة الدولة"، وتمكين استمرار إقامة وتطوير المستوطنات (الكنيست، ٢٠١٧). وهو يتضمن تعريفاً واسعاً للمستوطنات الإسرائيلية وينص على مصادرة الأراضي المملوكة ملكية خاصة. وثمة مخاوف من أن يضفي هذا القانون الجديد شرعية وبأثر رجعي على ٩٢١ ٣ وحدة سكنية من خلال مصادرة ١٨٣ ٨ دونماً [١٠] من أراض فلسطينية خاصة. وعلى وجه أخص، يمكن أن يؤدي إلى إضفاء الطابع القانوني تدريجياً على ٥٥ بؤرة استيطانيّة (تشمل ٧٩٧ وحدة سكنية) تقع في عمق الضفة الغربية، وإلى تنظيم ١٢٥ ٣ وحدة سكنية تقع على أراض فلسطينية خاصة في ٧٢ مستوطنة، توجد ٥٠ منها شرق الجدار الفاصل (منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٦). وحسب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في

---

[٨] أكدت محكمة العدل الدولية (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤) والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة (الأطراف السامية المتعاقدة، ٢٠٠١) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)).

[٩] العام الوحيد الذي شهد تنفيذ عدد أكبر من مشاريع البناء هو عام ٢٠١٣ ، حيث بلغت المشاريع ٨٧٤ ٢ مشروعاً.

[١٠] كل دونم يساوي ٠,١ هكتار.

الشرق الأوسط، فإن قانون التنظيم "يمثل تحولاً ملحوظاً في الموقف الإسرائيلي المعهود فيما يتعلق بالوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة" (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ب). وقد تقدمت منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية بالتماس إلى محكمة العدل العليا ضد هذا القانون (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل وآخرون، ٢٠١٧).

٦٠. وأثيرت شواغل كذلك بشأن الموافقة في آذار/ مارس ٢٠١٧ على إنشاء مستوطنة جديدة لأول مرة منذ أكثر من ٢٥ عاماً، لإيواء سكان البؤرة الاستيطانية غير الشرعية "عامونا"، عقب هدمها بأمر من محكمة العدل العليا الإسرائيلية في أوائل شباط/ فبراير. وأُعلنت قطع أراضٍ مختلفة غير متلاصقة في محافظة نابلس، تبلغ مساحتها قرابة ١ ٠٠٠ دونم، على أنها "أراضي دولة"، لإنشاء المستوطنة الجديدة وأُضفي الطابع القانوني على ثلاث بؤر استيطانية قائمة بالفعل. ومن المتوقع أن يؤثر القرار على وصول المزارعين من أربع قرى مجاورة إلى الأراضي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية أخرى على سبل عيشهم الزراعية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ب؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج). وفي الوقت ذاته، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي عن مبادئ توجيهية جديدة بشأن بناء المستوطنات تسمح بالبناء مستقبلاً داخل حدود المستوطنات القائمة أو بمحاذاتها، أو حسب الحالة، أقرب ما يمكن منها (هآرتس، ٢٠١٧؛ منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٧ب).

## العنف والتشريد المستمر في الضفة الغربية

٦١. على الرغم من أن موجة العنف والتوترات التي اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، تراجعت خلال عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، لا تزال هناك بواعث قلق خطيرة. وخلال عام ٢٠١٦، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقتل ٩٧ فلسطينياً و١٣ إسرائيلياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من ٢٠٠ ٣ فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية، وأصيب ما يقرب من ٢٠٠ إسرائيلي على يد الفلسطينيين. وحدثت الغالبية العظمى من الإصابات في صفوف الفلسطينيين خلال المظاهرات والصدامات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦أ؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج). وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، قُتل ١٣ فلسطينياً وأُصيب أكثر من ٣١٩ على يد القوات الإسرائيلية، بما في ذلك خلال الهجمات والهجمات المزعومة والصدامات والعمليات الأمنية. وفي الفترة نفسها، قُتل أربعة جنود إسرائيليين وأُصيب ما لا يقل عن ٧٠ إسرائيلياً آخرين في هجمات نفذها فلسطينيون. وتظل حوادث تعرض الأطفال الفلسطينيين للإصابة أو القتل في الصدامات أو الهجمات تشكل مبعث قلق خطيراً (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ب؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج).

٦٢. ولا تزال المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية عرضة للحوادث المتصلة بالمستوطنين. وتشمل هذه الحوادث: المضايقات اللفظية أو الجسدية للمزارعين الذين يحاولون الوصول إلى أراضيهم؛ الهجمات التي تؤدي إلى إصابات أو خسائر في الأرواح؛ الإضرار بالممتلكات، لا سيما أشجار الزيتون. وخلال عام ٢٠١٦، تعرضت أكثر من ١ ٥٠٠ شجرة زيتون مملوكة للفلسطينيين للتخريب أو الاقتلاع. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الحوادث المتصلة بالمستوطنين في السنوات الأخيرة، ربما بسبب التدابير الوقائية التي اعتمدتها السلطات الإسرائيلية، لا تزال هناك مخاوف بسبب محدودية الشكاوى المقدمة من المزارعين التي تؤدي إلى إجراء تحقيقات، ناهيك عن توجيه اتهامات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧أ؛ يش دين، ٢٠١٦). كما تعرض المستوطنون الإسرائيليون لإصابات أو تكبدوا أضراراً في الممتلكات في حوادث تسبب فيها فلسطينيون (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج).

٦٣. وشهد عام ٢٠١٦ أكبر عدد من عمليات الهدم والتشريد المسجلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ أن شرع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في جمع البيانات ذات الصلة في عام ٢٠٠٩. وقد تم تدمير الغالبية العظمى من المباني أو الاستيلاء عليها بسبب عدم وجود تراخيص بناء إسرائيلية، وهي تراخيص يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها. وحدثت معظم عمليات الهدم في المنطقة جيم ومست في المقام الأول مجتمعات الرعاة والبدو. ومن بين أكثر المجتمعات تضرراً، مجتمع الرعاة في خربة طانا (نابلس)، الواقعة في منطقة مصنفة على أنها "حقول رمي مغلقة" بغرض تدريبات الجيش الإسرائيلي. وفي عام ٢٠١٦، هُدم ٨٧٥ مبنى مملوكاً للفلسطينيين في المنطقة جيم، و١٩٠ مبنى في القدس الشرقية و٢٨ مبنى في المنطقتين ألف وباء، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٦٠٠ ١ شخص، نصفهم تقريباً من الأطفال، والتأثير على سبل عيش أكثر من ٠٠٠ ٧ شخص (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧د). وطالت عمليات الهدم في عام ٢٠١٦ ما يقرب من ٣٠ في المائة من المباني الممولة من الجهات المانحة. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كان هناك أكثر من ٥٠٠ ١٢ أمر هدم نهائي غير منفذ للمباني المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم. وهذه الأوامر غير مقيدة بتاريخ انتهاء الصلاحية ويمكن تنفيذها في أي وقت (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧د). وتسارعت وتيرة ممارسات عمليات الهدم في الأشهر الثلاثة الأولى من عام

٢٠١٧ بتدمير ٢٠٠ مبنى في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٤٠٠ شخص (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج). كما تواصلت عمليات الهدم العقابية التي تستهدف منازل عائلات منفذي الهجمات ضد الإسرائيليين أو المشتبه فيهم بتنفيذها (هموكيد، ٢٠١٧).

## الأثر على الأراضي والموارد

٦٤. في حين أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية يعيشون في المنطقتين ألف وباء، فإن جميع الأراضي تقريباً التي سيتطلبها اقتصاد دولة فلسطينية قابلة للبقاء وسبل عيشها تقع في المنطقة جيم. ومع ذلك، فإن الأراضي المتاحة للتنمية الفلسطينية في المنطقة جيم لا تتجاوز ١ في المائة.

٦٥. وهناك مخاوف من أن يؤدي التوسع الاستيطاني الأخير وتطوير البنية التحتية وهدم المنازل والمباني الفلسطينية في المنطقة جيم إلى تسريع وتيرة تفتيت الضفة الغربية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ب). ويمكن للقيود الإضافية المفروضة على حركة التنقل أن تعوق كذلك وصول الفلسطينيين إلى أماكن العمل والأراضي وأن تمس بقدرتهم على الحفاظ على سبل عيشهم. وعلى سبيل المثال، تبرز البحوث التي أجراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً كيف أصبح التوسع الفعلي للمناطق الاستيطانية في محافظات الخليل ورام الله ونابلس أحد عوامل الاستضعاف الرئيسية. وقد خلّف تضافر أثر العنف والترويع المتصلين بالمستوطنين والقيود المفروضة على حركة التنقل وفقدان فرص الوصول إلى الأراضي والموارد المائية التي كانت تستخدم من قبل في مجالي الري وتربية الماشية، فضلاً عن الفضاءات الترفيهية، أثراً كبيراً على ظروف معيشة الأسر المتضررة وأمنها الغذائي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧أ).

٦٦. كذلك، أدى توسع الاستيطان في محافظة بيت لحم التي زارتها البعثة، إلى المزيد من تفتيت الأراضي وتقليص مجال التنمية وفصل المناطق الحضرية عن المناطق الريفية النائية. ويحتاج المزارعون الفلسطينيون في زهاء ٢٢ بلدة في جميع أنحاء المحافظة إلى تراخيص أو إلى تنسيق مسبق للوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار الفاصل أو بالقرب من المستوطنات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥). وبدون إمكانية الوصول هذه، ستتعرض هذه الأراضي للإهمال وتتضاءل مصادر العيش.

٦٧. وقد أبرزت التقارير السابقة للمدير العام، الآثار التمييزية التي تنطوي عليها سياسة التخطيط وتقسيم المناطق التي تتبعها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتخضع أعمال البناء الفلسطينية في المنطقة جيم في الضفة الغربية أو القدس الشرقية - سواء أكانت لأغراض تجارية أو زراعية أو لغيرها من أغراض توليد الدخل أو لإدخال تحسينات على البنية التحتية، من قبيل المدارس والمياه والصرف الصحي - لموافقة السلطات الإسرائيلية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، رُفض ٩١ في المائة من الطلبات البالغ عددها ٤٢٨ طلباً، المقدمة للحصول على تراخيص البناء في البلدات الفلسطينية في المنطقة جيم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧د). ولما كان من النادر الحصول على موافقة بهذا الشأن، فإن بعض الفلسطينيين يواصلون بناء منازلهم والمباني الأخرى بدون تراخيص مما يعرضها باستمرار لخطر الهدم ويعرضهم هم أنفسهم للتشريد في نهاية المطاف.

٦٨. ويكتسي تحسين فرص الوصول إلى الموارد المائية أهمية حاسمة بالنسبة إلى سبل عيش الفلسطينيين. إن أكثر من ٧٠ في المائة من البلدات الفلسطينية التي تقع في المنطقة جيم غير موصولة بشبكة المياه، وتواجه بالتالي نقصاً شديداً في إمدادات المياه. وفي حزيران/ يونيه ٢٠١٦، خفضت شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، التي تعتبر أكبر مورد للمياه المنقولة بالأنابيب في الضفة الغربية، تخفيضاً كبيراً كمية المياه الموزعة على نحو ١٤ بلدة فلسطينية في أربع محافظات، مما أجبر ١٥٠ ٠٠٠ شخص على زيادة اعتمادهم على مياه الصهاريج باهظة الثمن (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ب). وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، وقع منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي والسلطة الفلسطينية اتفاقاً لبث الروح في لجنة المياه المشتركة التي ظلت معطلة لمدة ست سنوات وتعتبر آلية مهمة لاتخاذ القرارات بشأن تخصيص المياه. ومن المبكر جداً تقييم نتائج هذا الاتفاق.

٦٩. ويعتمد العديد من مجتمعات الرعاة والبدو على إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد الواقعة في المنطقة جيم لكسب سبل العيش. وقد التقت البعثة بأفراد من المجتمع البدوي في قرية الزبيدات في محافظة أريحا. ويعتمد هذا المجتمع على الزراعة والماشية كمصدر رئيسي لدخله، وهو يعاني من محدودية فرص الوصول إلى المراعي بسبب القيود المفروضة. وثمة أوامر هدم معلقة ضد تسعة مبان سكنية و٢١ مبنى يتعلق بالحيوانات. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المجتمع عمليات مصادرة الأراضي والخدمات والاستيلاء عليها والعمليات العسكرية وعمليات الاعتقال. وقد أدى نقص البدائل إلى اضطرار الأسر إلى الاعتماد على العمل في المستوطنات الإسرائيلية القريبة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧هـ). كما أن ثمة مخاوف متجددة بشأن إعادة التوطين القسرية

للمجتمعات البدوية في المنطقة التي حددتها السلطات الإسرائيلية لخطة الممر E1 وحولها وتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم في محافظة القدس الشرقية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧أ).

## القدس الشرقية تحت الضغط

٧٠. لا يزال الفلسطينيون في القدس الشرقية يخضعون للتمييز والقيود المفروضة على حركة التنقل وحقوق الإقامة غير الآمنة والنقص الحاد في المساكن. وعلى سبيل المثال، لم تحظ سوى نسبة ١٥ في المائة من طلبات تراخيص البناء التي قدمها الفلسطينيون في القدس الشرقية بالموافقة في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، سُمح بالبناء في ما لا يقل عن أربع مستوطنات في القدس الشرقية من خلال منح تراخيص بناء لأكثر من ٩٠٠ وحدة سكنية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ب).

٧١. ويؤدي الجدار الفاصل إلى عزل عدد من مناطق القدس الشرقية عن المدينة. ويقدّر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق بنحو ١٦٠ ٠٠٠ فلسطيني، وهم ملزمون بعبور نقاط التفتيش للوصول إلى أماكن عملهم والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. ولا يزال هؤلاء السكان يدفعون الضرائب البلدية، غير أن حالة البنية التحتية والخدمات ذات الصلة قد تدهورت إلى حد كبير؛ وتعجز شبكات المياه والصرف الصحي عن مواكبة النمو السكاني، ويؤدي الطلب الكبير على السكن إلى البناء غير المرخص وممارسات البناء الخطرة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ب).

٧٢. ويبقى وضع الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون داخل المدينة القديمة مزرياً، مع وقوع توترات وحوادث متكررة. ولا يزال أصحاب المحلات يتعرضون للمضايقات والضغوط من أجل التخلي عن ممتلكاتهم أو بيعها. ويخشى آخرون أن يطردوا أو أن تهدم منازلهم ومحلاتهم بسبب ضغوط المستوطنين المكثفة على أساس ادعاءات ملكية الأرض. وتفيد التقارير أن أصحاب المتاجر يوقفون أكثر فأكثر أعمالهم بسبب الديون المتراكمة.

## غزة: تأثير الانفصال

٧٣. لا تزال الحالة الإنسانية البائسة في غزة سائدة. وفي حين يمكن لعدد من رجال الأعمال الحصول على تراخيص لمغادرة المنطقة، فإن العمال عالقون فيها بسبب القيود الصارمة المفروضة على حركة التنقل والمناطق المقيد الوصول إليها والموارد المحدودة، مما يؤثر تأثيراً خطيراً على حقوقهم الإنسانية الأساسية وسبل عيشهم.

٧٤. وخلافاً للضفة الغربية، فإن السعي إلى العمل في إسرائيل ليس خياراً بالنسبة إلى العمال من غزة لأن سوق العمل الإسرائيلية تظل مغلقة أمامهم. وقلة فقط هم الأشخاص الذين يظلون مؤهلين للحصول على تراخيص للخروج، رهناً باستصدار تراخيص أمنية: رجال الأعمال؛ المرضى ومرافقوهم؛ موظفو المنظمات الدولية؛ حالات إنسانية معينة. وفي عام ٢٠١٦، سُجل انخفاض نسبته ١٣ في المائة في عدد الفلسطينيين الخارجين من غزة عبر معبر إيريز مقارنة مع عام ٢٠١٥، الذي كان قد شهد زيادة كبيرة في حركة التنقل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧د). وقد تأثر رجال الأعمال من غزة على وجه الخصوص، ويتجلى ذلك في نسبة الانخفاض المسجلة في عدد عمليات العبور، التي بلغت ٢٠ في المائة. وبلغ عدد التراخيص التجارية المتاحة ٩٠٠ ترخيص فقط، منخفضة من ٥ ٠٠٠ ترخيص في عام ٢٠١٥، مما حال دون مشاركة عدد كبير من أصحاب المشاريع في التجارة أو الأنشطة التجارية خارج غزة. وانخفضت حصة تراخيص "رجال أعمال غزة" إلى ١٧٥ تصريحاً فقط.

٧٥. وتظل فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد البحرية محدودة للغاية. وتمثل المناطق المقيد الوصول إليها التي تمتد على طول الحدود جزءاً كبيراً من أراضي غزة الصالحة للزراعة. وتعتبر المناطق التي تبعد مئات الأمتار عن المنطقة المحظورة بعمق ٣٠٠ متر من السياج الحدودي مع إسرائيل غير مأمونة، مما يعوق الأنشطة الزراعية. وكلما اقترب المزارعون وصيادو الأسماك الفلسطينيون من المناطق المقيد الوصول إليها، فإنهم يتعرضون لخطر الإصابة أو الموت. وخلال عام ٢٠١٦، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية سقوط ثمانية قتلى فلسطينيين و١٧٨ جريحاً على يد القوات الإسرائيلية في غزة. وقد أفادت التقارير بأن القوات العسكرية الإسرائيلية ألقت القبض على ١١٣ صياد سمك في تلك السنة. كما أفادت بأن السلطات الفعلية تمنع صيادي الأسماك أيضاً من الخروج إلى البحر، مما يؤدي إلى زيادة تقويض سبل عيشهم، المتضررة أصلاً تضرراً شديداً بسبب محدودية فرص الوصول التي تفرضها إسرائيل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧ج؛ بتسيلم، ٢٠١٧ب).

## العمال الفلسطينيون في إسرائيل: طلب متزايد

٧٦. ما فتئ العمل في إسرائيل يشكل مصدراً مهماً للدخل بالنسبة إلى العديد من الفلسطينيين، وهو في ازدياد من جديد. غير أنه على الرغم من الزيادة الأخيرة في حصة استخدام العمال الفلسطينيين بالنسبة إلى معظم القطاعات - إذ بلغت الحصة الإجمالية ٥٠٠ ٨١ في آذار/ مارس ٢٠١٧ - فإن التراخيص لم تستخدم جميعها. ويصدر ٩٨ في المائة من التراخيص لصالح العمال الذكور. وفي الوقت ذاته، علمت البعثة من مختلف المحاورين أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، يعملون في إسرائيل بدون ترخيص، إذ تتراوح أعدادهم بما يقدّر بين ٠٠٠ ٣٥ و٠٠٠ ٤٢ شخص، حسب المصدر.

٧٧. وفي إسرائيل، تشمل قوانين العمل الإسرائيلية والاتفاقات الجماعية العمال الفلسطينيين، على الرغم من أن تطبيقها الفعلي في أرض الواقع يظل الشغل الشاغل. وتشمل المشاكل العملية قسائم الأجور غير المكتملة وغياب عقود العمل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧ب؛ ماكرو، ٢٠١٧). ولمعالجة بعض الشواغل التي أثيرت في تقرير المراقب المالي للدولة في عام ٢٠١٤ بشأن قسائم الأجور وإصدار التراخيص، نشرت سلطة السكان والهجرة على موقعها الإلكتروني، باللغة العربية، معلومات إضافية لصالح العمال، فضلاً عن عينات محدثة من قسائم الأجور الشهرية ونماذج تقارير التراخيص لصالح أصحاب العمل.

٧٨. وتقدم طلبات أصحاب العمل للحصول على تراخيص لاستخدام العمال الفلسطينيين إلى دائرة الأجور التابعة لسلطة السكان والهجرة. وبموجب نظام التراخيص الحالي، لا يمكن للعامل الفلسطيني أن يعمل إلا لدى صاحب العمل المحدد في الترخيص، مما يؤدي إلى إيجاد حالة من الاستضعاف أمام صاحب العمل والبقاء تحت رحمته. والحصول على ترخيص لا يضمن بصورة تلقائية إمكانية الوصول إلى الاقتصاد الإسرائيلي، إذ يمكن أن تصادر التراخيص أو أن يمنع العمال من الدخول بدون مبرر أو تفسير. وتتواصل ممارسة السلطات الأمنية الإسرائيلية المتمثلة في إدراج العمال الفلسطينيين في "قوائم سوداء"، بما في ذلك ما يسمى "الردع الإداري" الذي يُمنع بموجبه العمال الذين يحملون تراخيص صالحة من العبور عند نقاط التفتيش لأنهم يحملون نفس الاسم العائلي الذي يحمله الأشخاص المتهمون بارتكاب هجمات ضد إسرائيليين أو ينتمون إلى نفس القرية التي ينتمي إليها هؤلاء. وترى المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية أنه بالنسبة إلى العديد من العمال الذين أدرجت أسماؤهم في قوائم سوداء، لا توجد أية شواغل أمنية حقيقية. وفي حين قد تتعقد إجراءات الطعون، وقد حدثت زيادة في عدد القرارات السلبية، فقد تمكن بعض العمال من أن يحذفوا أسماءهم من القائمة السوداء أو أن يسترجعوا تراخيصهم (ماتشسوم واتش، ٢٠١٧).

٧٩. ونظراً لصعوبة الحصول على ترخيص عمل، فإن العديد من العمال الفلسطينيين مستعدون لدفع رسوم شهرية للسماسرة تتراوح بين ٥٠٠ ١ و٥٠٠ ٢ شيكل إسرائيلي جديد لربطهم بصاحب عمل. وتشير التقارير إلى أن التوظيف من خلال السماسرة غير النظاميين ينتشر انتشاراً واسع النطاق، وهو يزيد من إمكانية تعرض العديد من العمال الفلسطينيين إلى الاستغلال وسوء المعاملة. وهناك من العمال من يقدم على المجازفة الشديدة بالعبور إلى إسرائيل بدون ترخيص. وتلقت البعثة معلومات تفيد بأن الكثير من هؤلاء العمال يعملون في أماكن عمل يفتقرون فيها إلى الحماية، بما في ذلك تلقي العلاج في حالات إصابات العمل.

٨٠. وأبلغ محاورون إسرائيليون البعثة بأن الإصلاح يجري على قدم وساق لكبح الممارسات التعسفية لأصحاب العمل والسماسرة. وسيشمل ذلك استحداث نظام إلكتروني لتحويل الأجور وإدخال تغيير جوهري على نظام تراخيص العمل بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين بحيث يتم تنفيذه مع مرور الوقت (حكومة إسرائيل، ٢٠١٦). ومن شأن الإجراء الجديد أن يسمح للعمال بتغيير أصحاب العمل بطريقة أسهل، ويُتوقع أن يدخل حيز النفاذ في قطاع البناء اعتباراً من تموز/ يوليه ٢٠١٧. ويمكن توسيع نطاقه في المستقبل ليشمل قطاعات أخرى. وبموجب نظام التراخيص الجديد، سيكون بمقدور العمال الفلسطينيين الذين يحصلون على تراخيص عمل أن يعملوا لدى أي متعاقد إسرائيلي مسجل يملك الحق في توظيف العمال الفلسطينيين. وبالتالي، لن يكونوا مقيدين بالعقد مع صاحب عمل واحد فقط.

٨١. ولا تزال الأوضاع عند المعابر بائسة. وقد لقيت، مع مرور السنين، توثيقاً جيداً من قبل عدد من المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، حيث ترصد نقاط التفتيش على أساس منتظم. وكثيراً ما تابعت البعثات السابقة التي أوفدها المدير العام لمكتب العمل الدولي الأوضاع عند نقاط العبور. ولا يزال العمال الفلسطينيون يخضعون لعمليات التفتيش الأمنية الصارمة عند نقاط العبور المكتظة التي غالباً ما يقفون عندها في طوابير طويلة لساعات. ولا يزال العمال يتعرضون للمعاملة المهينة والمضايقات، بما في ذلك زيادة احتمال تعرض النساء للتحرش الجنسي. وتُحدد عند بعض نقاط العبور، ممرات منفصلة للنساء، لكنها في كثير من الأحيان لا تتيح تحقيق المزيد من السرعة أو الأمن. بالإضافة إلى ذلك، قد يضطر العمال إلى السفر مسافات طويلة إلى نقاط التفتيش أو أماكن عملهم ومنها. وتؤدي الرحلة الطويلة إلى العمل، بما في ذلك مدة الوقوف عند

نقاط العبور، إلى وصول العمال إلى العمل في حالة من التعب الشديد، مما يجعلهم أقل إنتاجية وأكثر تعرضاً لإصابات العمل.

٨٢. وعلى حد ما سبقت الإشارة إليه في الفصل ٢، فإن نسبة العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي كبيرة. والبناء نشاط ينطوي على حوادث متكررة متصلة بالعمل. وفي عام ٢٠١٦، لقي ٤٨ عاملاً مصرعهم في حوادث عمل في هذا القطاع في إسرائيل، ٢١ منهم فلسطينيون (ماكرو، ٢٠١٧). كما أن عدد الإصابات المتصلة بالعمل مهم، على الرغم من أن العديد من الإصابات، لا سيما الطفيفة منها، لم يبلغ عنها بسبب خوف العمال من فقدان وظائفهم أو نقص وعيهم بحقوقهم أو بسبب وضعهم غير النظامي. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العمال صعوبات في المطالبة بالتعويض والحصول على الرعاية الصحية في الممارسة (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٥؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧ب؛ ماكرو، ٢٠١٧). وتتوقف ظروف عمل العمال الفلسطينيين إلى حد كبير، على قدرة إدارات التفتيش الإسرائيلية على إنفاذ تشريعات العمل السارية. وما فتئت الحكومة الإسرائيلية تعمل على تحسين نظام تفتيش العمل لديها من خلال استحداث وظائف جديدة بدوام كامل في مجال تفتيش العمل (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٥).

٨٣. وفي قطاع البناء، لا يزال الاتفاق الجماعي العام الموقع بين رابطة عمال البناء في إسرائيل واتحاد الهستدروت لعمال البناء والأخشاب ساري المفعول. وأحيطت البعثة علماً بأنه منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٦، نظرت لجنة المظالم، التي يمكن أن يشارك فيها ممثلو الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على السواء، في أكثر من ٩٠٠ حالة، تخص معظمها العمال الفلسطينيين. وتعلقت معظم الشكاوى بدفع الأجور والاقتطاعات من الرواتب، وقد قامت اللجنة بتسوية ٨٨ في المائة من الحالات. ولا يزال تناول الشكاوى التي يتلقاها مباشرة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتُحول إلى الهستدروت من أجل متابعتها، يشكل مسألة يتعين معالجتها؛ وقد تعذر بحث العديد منها بسبب اندراجها خارج نطاق الاتفاق الجماعي أو انعدام الوثائق الضرورية. ويتخذ الهستدروت أيضاً خطوات لاستثارة الوعي في صفوف العمال الفلسطينيين بشأن قضايا السلامة والصحة المهنيتين.

## حقوق العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية

٨٤. لا يزال العمل في المستوطنات، رغم نهي الفلسطينيين عنه بشدة رسمياً، وسيلة مهمة للآلاف منهم لإعالة أسرهم وتحسين سبل عيشهم. وقد ازدادت حصة تراخيص العمل في المستوطنات مؤخراً بمقدار ٢ ٩٠٠ ترخيص، ليصل مجموعها إلى ٢٩ ٧٩٥ ترخيصاً في آذار/ مارس ٢٠١٧ (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٧). ويعمل معظم الرجال في البناء، في حين تشتغل النساء العاملات في الغالب في الأعمال الزراعية أو الخدمات، من قبيل العمل المنزلي. ومن الصعب الحصول على البيانات. وتفيد البحوث التي أجرتها منظمة العمل الدولية مؤخراً بشأن هذا الموضوع أن العمال المنزليين يترددون في الكشف عن مهنتهم بسبب الدلالات السلبية المرتبطة بالعمل في المستوطنات الإسرائيلية. فكثيراً ما يعملون في ظروف غير آمنة للغاية، ويتعرضون للمضايقات ويمكن رفض دخولهم إلى مكان عملهم في أي لحظة (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٦أ).

٨٥. وتنشط نساء كثيرات، في قرية الزبيدات الواقعة في وادي الأردن، التي زارتها البعثة، في العمل الزراعي الموسمي في المستوطنات المجاورة. ويتوسط السماسرة من أجل إيجاد الوظائف لمعظم هؤلاء العاملات ونادراً ما يكون هناك اتصال مباشر بين العاملات وأصحاب العمل. وأفادت النساء بأنهن يتقاضين ٧٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في كل يوم عمل مدته سبع ساعات. وأُبلغ عن انتشار مخاطر السلامة والصحة المهنيتين خلال ساعات النقل والعمل. كما وردت أنباء عن عمل الأطفال. ومع ذلك، فإن احتمال الحصول على دخل، مهما كان منخفضاً، قد أدى حسب التقارير، إلى انقطاع العديد من الشباب عن المدرسة من أجل العمل في المستوطنات.

٨٦. إن معالجة حقوق العمال الفلسطينيين في المستوطنات تثير مسائل معقدة. وكثيراً ما تكون المعلومات عن ظروف عمل هؤلاء العمال سردية أو ناقصة. وغالباً ما يفتقر العمال إلى الوعي بحقوقهم (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٦؛ ماكرو، ٢٠١٧). ولا يحق للسلطة الفلسطينية، بموجب اتفاقات أوسلو، أن تعالج الشكاوى المتعلقة بالمستوطنات في المنطقة جيم. وقد قضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام ٢٠٠٧، بأن أصحاب العمل الإسرائيليين في الضفة الغربية مطالبون بالالتزام بقوانين العمل الإسرائيلية فيما يتعلق بجميع عمالهم. وحتى الآن، لا تطبق إسرائيل إلا جزءاً يسيراً من تشريعاتها، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور، من خلال أوامر عسكرية، وتكاد تكون أنشطة تفتيش العمل في المستوطنات منعدمة. وأبلغ محاورون من وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية البعثة بأن إدارات تفتيش العمل لم تعالج إلا انتهاكاً واحداً يتعلق بتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور يشمل عشرة عمال فلسطينيين في شركة تقع في المستوطنات. ولم تُتخذ أية قرارات بشأن التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٤ عن فريق العمل المشترك بين الوزارات، الذي حدد مجموعة من قوانين العمل الإسرائيلية لتطبيقها في المستوطنات وفي الضفة الغربية من خلال أوامر عسكرية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٦ب).

## ٤ - الإدارة السديدة وبناء المؤسسات

### بناء المؤسسات: صياغة استراتيجية واقعية

٨٧. تعتبر المؤسسات العامة أساس كل حكومة؛ بيد أن المضي قدماً في بناء هذه المؤسسات بدون وجود احتمال وشيك لقيام دولة مستقلة، يمثل بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، تحدياً خاصاً للغاية. والواقع أن التقدم في بناء القدرات المؤسسية قد تباطأ في السنوات الأخيرة بسبب التحديات الخارجية، لا سيما آثار الاحتلال وتقلص إسهامات الجهات المانحة، فضلاً عن العوامل الداخلية مثل الافتقار إلى الوحدة السياسية.

٨٨. وفي هذا السياق، كان من المهم على وجه التحديد أن يقترح البرنامج السياسي الوطني للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، الذي وافق عليه مجلس الوزراء التابع للسلطة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، رؤية عملية ووجيهة. وهو يركز على الخطوات الملموسة اللازم اتخاذها لتعزيز المؤسسات الفلسطينية وتحسين الخدمات التي تقدمها. وفي ضوء العوائق المتأصلة التي تحول دون بناء المؤسسات الفلسطينية وإدارتها على نحو فعال، يتوخى البرنامج السياسي الوطني أن يكون أكثر قابلية للتنفيذ سياسياً ومالياً وعملياً من الخطط السابقة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٦أ).

٨٩. وفي حين تركزت الجهود المبذولة على مدى العقد الماضي على إنشاء مجموعة كاملة من مؤسسات الدولة، فإن البرنامج السياسي الوطني يركز على ضمان أن تعمل الحكومة بفعالية. وهو يبرز ضرورة خضوع المؤسسات الحكومية للمساءلة واتسامها بالشفافية ويعتمد نظاماً جديداً لإدارة الأداء ويتضمن أحكاماً قوية لمكافحة الفساد. والغرض من وضع مدونة سلوك وأخلاقيات في المستقبل خاصة بالخدمة المدنية الفلسطينية، هو توفير أساس مؤسسي من أجل حكم أساسه الأخلاق.

٩٠. وبالنسبة إلى عامل أو صاحب عمل فلسطيني، يواجه مشاكل يومية حادة، قد يبدو برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مفهوماً بعيداً، بل مفهوماً مجرداً. غير أن إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقابلة، يتصل اتصالاً مباشراً بتحسين المؤسسات الفلسطينية وسبل العيش. ومما يتسم بالأهمية بالتالي، هو أن السلطات أدرجت أهم عناصر الأهداف في الوثائق السياسية الوطنية، من قبيل البرنامج السياسي الوطني والاستراتيجيات القطاعية المرتبطة به.

### برنامج جديد للعمل اللائق

٩١. يقيد الاحتلال قدرة الفلسطينيين على التنقل بحرية داخل موطنهم، للبحث عن وظائف والتنقل يومياً إلى العمل وممارسة التجارة والدخول في معاملات اقتصادية. وتحد هذه العوامل التي تقوض الشروط المسبقة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لبرنامج العمل اللائق، من قدرة السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين على تنفيذه. وكما شاهدت البعثة خلال زياراتها الميدانية، فإن للاحتلال أثراً مريعاً على الحياة اليومية للأشخاص الذين يعملون ويبحثون عن عمل في الضفة الغربية - ويصح ذلك بدرجة أكبر في غزة - وكذلك على أولئك العمال الذين يتنقلون للعمل في إسرائيل.

٩٢. وقد أُنجز البرنامج الفلسطيني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وخضع لتقييم مستقل وجد أنه وثيق الصلة للغاية باحتياجات الهيئات المكونة وأهداف التنمية الوطنية، وأنه حقق نجاحاً في بلوغ معظم أهدافه (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٦ج). وقد وُضع البرنامج الجديد للعمل اللائق للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى أولويات وإنجازات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ومواصلة التركيز على مسائل الإدارة السديدة، بما في ذلك النهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز الحرية النقابية.

### تحقيق إدارة فعالة للعمل

٩٣. تمثل استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وثيقة تخطيط أساسية تحدد الأهداف الاستراتيجية لقطاع العمل، مثل خفض البطالة وتطوير التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وتمكين التعاونيات وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاع وإصلاح إطاره القانوني الأساسي. والأهم من ذلك أنها تدل كذلك على عزم السلطات الفلسطينية على تعزيز العمل اللائق من خلال إنشاء نظام متطور لإدارة العمل والنهوض بالهيكل الثلاثي وتعزيز الحرية النقابية والحوار الاجتماعي كوسيلة لتطوير قطاع العمل وتنظيمه ومكافحة عمل الأطفال (السلطة الوطنية

الفلسطينية، ٢٠١٧د). وتستند هذه الاستراتيجية إلى شراكة واسعة النطاق بين النظام الوطني لإدارة العمل وشركائه الحكوميين وغير الحكوميين المتعددين.

٩٤. ووزارة العمل الفلسطينية التي توظف قرابة ٩٠٠ موظف في مقرها في رام الله وفي ١٤ مكتب عمل إقليمياً في المحافظات، مسؤولة عن المجالات السياسية الرئيسية، من قبيل تعزيز العمالة وتشريعات العمل (بما في ذلك الإنفاذ من خلال تفتيش العمل) وظروف العمل وعلاقات العمل.

٩٥. ويستند إصلاح تشريع العمل المتعلق بمراجعة قانون العمل رقم ٢٠٠٠/٧، فضلاً عن أجزاء أخرى من التشريع، إلى عملية تشاور واسعة النطاق ترمي إلى تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف المعنية. وتلتزم وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون بالنهوض بالإصلاح في عام ٢٠١٧. وقد أنشئ عدد من اللجان الثلاثية التقنية لتناول الجوانب الرئيسية للإصلاح، من قبيل ظروف العمل والسلامة والصحة المهنيتين وتفتيش العمل. وثمة أيضاً مناقشات ومشاورات جارية، بدعم من منظمة العمل الدولية، بين أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بقانون النقابات بهدف جعل مشروع القانون يتمشى تمشياً تاماً مع معايير العمل الدولية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تنكب اللجنة الوطنية المعنية بالأجور على مراجعة مستوى الحد الأدنى للأجور، الذي بلغ ١ ٤٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (٣٧٥ دولاراً) شهرياً منذ عام ٢٠١٢، بعد عدة طلبات مقدمة من النقابات العمالية.

٩٦. ولا يكفل الإطار القانوني في حد ذاته احترام حقوق العمال في الممارسة، إذ هناك حاجة إلى إدارات فعالة لتفتيش العمل والوصول إلى العدالة دون قيود لضمان الامتثال للقوانين. وقد أحرزت إدارات تفتيش العمل الفلسطينية تقدماً منذ عام ٢٠١٠، عندما خلص تقييم أجرته منظمة العمل الدولية إلى أن ثمة مجالاً فسيحاً لتحسين مجالات من قبيل وضع السياسات والتنسيق والتخطيط والإجراءات الإدارية والتدريب والنقل. والأهم من ذلك هو أن عدد مفتشي العمل ازداد إلى ٥٧ مفتشاً، بعد أن كان عددهم ٤٢ مفتشاً في عام ٢٠١٦، علماً بأن منظمة العمل الدولية قدمت ما يتصل بذلك من دعم في مجال بناء القدرات.

٩٧. وبالإضافة إلى الاستثمار في تنمية قدرات الموظفين، بُذلت جهود لتطوير وتحسين نظام المعلومات المتعلق بإحصاءات تفتيش العمل وجمع البيانات بشأن الإصابات المرتبطة بالعمل وتسجيلها. وينبغي إدماج نظام المعلومات الجديد، في ظروف مثالية، في نظام معلومات سوق العمل التابع لوزارة العمل. كما وُضعت في عام ٢٠١٦ قائمة مرجعية جديدة لتفتيش العمل واختبرت ميدانياً. ووافق مجلس الوزراء في عام ٢٠١٦ على سياسة وبرنامج وطنيين جديدين بشأن السلامة والصحة المهنيتين، لكن دون أية التزامات مالية حتى الآن.

٩٨. ومكنت الاستثمارات في القدرات المؤسسية للوزارة من تحقيق زيادة في عدد الزيارات التفتيشية التي بلغت ٥٣٠ ٦ زيارة في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل ٥,٦ في المائة من المنشآت الخاضعة للتفتيش، مقارنة مع ١٨٠ ٥ زيارة في عام ٢٠١٥ و٧٢٧ ٤ زيارة في عام ٢٠١٤. وسُجل ما مجموعه ٦٨٢ حالة إصابة عمل، منها ١٥ حالة إصابة مميتة، لا سيما في قطاع البناء. وعلى سبيل المتابعة، اتُخذ أكثر من ٥٠٠ ٦ إجراء قانوني ضد المنشآت المخالفة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٦ب).

٩٩. وما انفكت السلطات الفلسطينية، في غياب محاكم متخصصة في مجال العمل وفي سياق تدهور علاقات العمل حسبما تفيد التقارير، تركز على التسوية الودية للنزاعات العمالية، الفردية والجماعية على السواء (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧ج). وفي عام ٢٠١٦، عالجت إدارة علاقات العمل التابعة لوزارة العمل ٩٧٠ شكوى فردية، تم حل ٣٧١ شكوى منها وأحيلت ٢٦٤ أخرى إلى المحاكم المدنية. وتناولت الإدارة نفسها، بناءً على طلب أحد الأطراف الضالعة في أحد النزاعات، ٤٥ حالة بشأن إعادة هيكلة المنشآت و٢٥ نزاعاً جماعياً في مجال العمل، بما في ذلك أربعة إضرابات.

## الحوار الاجتماعي دون مستوى إمكاناته

١٠٠. يتسم الحوار الاجتماعي بأهمية مركزية لبناء المؤسسات الفلسطينية بفعالية وكفاءة؛ وقاعدته المؤسسية متينة، لكن من الممكن، وفقاً لمعظم المحاورين، استخدام الحوار الاجتماعي الآن على نحو أكثر فعالية تحقيقاً لهذا الغرض.

١٠١. وفي السنوات الأخيرة، قام عدد من اللجان الثلاثية الدائمة أو التخصيصية بالتشجيع على اتباع نهج تشاركي إزاء التغييرات التشريعية والسياسية، بما في ذلك في مجالات السلامة والصحة المهنيتين وعمل الأطفال والأجور والإعاقة وعمالة المرأة وحقوقها والضمان الاجتماعي. وقد تقيدت السلطة الفلسطينية بالهيكل الثلاثي في هذه العمليات، بما في ذلك اعتماد البرنامج السياسي الوطني وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتماد أول قانون للضمان

الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص؛ غير أن الشركاء الاجتماعيين أثاروا شواغل بشأن تشكيل اللجان ومدى مشاركة الشركاء الاجتماعيين فيها.

١٠٢. واتسم عام ٢٠١٦ بتعطيل العملية الثلاثية بسبب مجموعة من القضايا بين السلطة الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الأمر الذي حال بالفعل دون وصول الاتحاد إلى أصوله المالية طوال العام تقريباً. ونتيجة لذلك، عُلقت اجتماعات الهيئة الثلاثية الرئيسية، وهي لجنة سياسات العمل. وقد سُوي النزاع في جزء كبير منه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، ويتجلى التقدم المحرز حالياً في الاجتماعات التي عقدها مؤخراً مجلس الإدارة الثلاثي لمؤسسة الضمان الاجتماعي والهيئات التقنية الثلاثية الأخرى.

١٠٣. وفي حين يعتمد الهيكل الثلاثي المثمر اعتماداً كبيراً على إرادة الأطراف المعنية، فإن العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين تصطدم أيضاً بهيكل الاقتصاد الفلسطيني الذي تهيمن فيه المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر وتعمل فيه نسبة عالية من القوى العاملة في وظائف مؤقتة وموسمية. ومن ثم، فإن المفاوضة الجماعية أكثر انتشاراً في القطاعات الأقل تجزؤاً، من قبيل الاتصالات والخدمات العامة وصناعة الأغذية. ووفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فقد أُبرم أكثر من ٤٠٠ اتفاق جماعي على مدى السنوات الأربع الماضية (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٥، تجاوز مجموع أعضاء نقابات العمال ٢٣٦ ٠٠٠ عامل (قرابة ١٩٠ ٠٠٠ رجل و٤٦ ٦٠٠ امرأة). والكثافة النقابية مرتفعة نسبياً في قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والإدارة العامة، لكنها أقل بكثير في معظم القطاع الخاص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥).

## تعزيز العمالة وتنمية المهارات

١٠٤. بالنظر إلى التغيرات التي يُتوقع أن تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة في حجم السكان وتركيبتهم، توقع تقرير من إعداد اللجنة الوطنية للسكان التابعة لمكتب رئيس الوزراء وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يزداد عدد الوظائف اللازم استحداثها كل سنة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل من ٥٨ ٠٠٠ وظيفة حالياً إلى ٧٢ ٠٠٠ وظيفة في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥. ويقابل ذلك زيادة في العمالة قدرها ١٨ ٠٠٠ فرصة عمل فقط من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. بالإضافة إلى ذلك، سيتعين أيضاً استيعاب الرصيد الكبير من العاطلين عن العمل (السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٦ج). ويشكل ذلك تحدياً كبيراً أمام استحداث الوظائف وتنمية المهارات.

١٠٥. وحتى أكثر العمال أهلية - لا سيما النساء - يواجهون صعوبات في إيجاد وظائف تتناسب مع مهاراتهم. ومن أجل التصدي لهذه الصعوبات، أكدت وزارة العمل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التزامها جميعاً بإصلاح التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. ويشدد البرنامج السياسي الوطني على مواءمة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين والتعليم العالي مع احتياجات سوق العمل وأهداف التنمية وتطوير وتوسيع نطاق البنية التحتية للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين ومرافقهما. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تحديث المناهج الدراسية وإدماج الرقمنة والنهوض بالمعايير الشاملة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٦أ).

١٠٦. واتخذت وزارة العمل، إلى جانب وزارة التربية والتعليم العالي، خطوات لتحسين إدارة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين من خلال إعادة تنشيط المجلس الأعلى للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، الذي سيتلقى الدعم من مجلس تنفيذي ومركز التنمية. ويتولى هذا الأخير وضع قانون بشأن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وخطة تنفيذ للسنوات المقبلة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧ه).

١٠٧. وإقراراً بالحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لأزمة العمالة، فإن البرنامج السياسي الوطني يعطي الأولوية لاستحداث فرص العمل. ويشمل ذلك توسيع نطاق الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتعزيز استحداث الوظائف من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع برامج لتعزيز عمالة الخريجين وضمان بيئة عمل آمنة في الوقت ذاته.

١٠٨. ويجري تنشيط الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية كوسيلة رئيسية لاستحداث الوظائف. وهو يوفر أساساً خدمات دعم روح المبادرة، بما في ذلك القروض الصغيرة، ويستهدف الخريجين الشباب والنساء والأشخاص المحرومين والعاطلين والتعاونيات عن طريق الإعانات ومرافق القروض الائتمانية الميسرة (الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، غير مؤرخ). وتجدر الإشارة إلى أن هذا التركيز على خدمات تنمية المشاريع محدود إلى حد ما فيما يتعلق بالولاية الأصلية للصندوق، التي تشمل أيضاً وضع السياسات العامة وتنسيقها ورصدها.

١٠٩. وأطلع وزير العمل البعثة على هدفه المتمثل في جمع مليار دولار أمريكي من أجل تقديم قرابة ٧٠ ٠٠٠ قرض لدعم روح تنظيم المشاريع ومكافحة البطالة. وقد استُلم أول تبرع قدره ٢٠ مليون يورو من الحكومة الإيطالية في شكل قرض.

## التقدم المحرز في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

١١٠. شهد العام المنصرم اتخاذ خطوات مهمة نحو توفير تغطية أوسع نطاقاً للحماية الاجتماعية. واعتُمد أول قانون من نوعه بشأن الضمان الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم في آذار/ مارس ٢٠١٦، ثم خضع لتنقيحات بسبب الشواغل التي أثارها ممثلو المجتمع المدني، ووقّع الرئيس محمود عباس على القانون المعدل في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦. وينص التشريع على منح إعانات محددة في حالة الشيخوخة والإعاقة والوفاة، فضلاً عن إصابة العمل. كما يشمل تأمين حماية الأمومة، بهدف تشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء، وبالتالي الإسهام في زيادة مشاركتهن في القوى العاملة (الأمم المتحدة، ٢٠١٦ب). ويتطلب قانون الضمان الاجتماعي الجديد إنشاء مؤسسة للضمان الاجتماعي لإدارة مخططات التأمين الاجتماعي المنصوص عليها في القانون. ويجري حالياً العمل على تحقيق ذلك ويُنتظر جمع الاشتراكات الأولى بحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يغطي النظام الجديد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ عامل بحلول عام ٢٠٢٥.

١١١. وستُبنى مؤسسة الضمان الاجتماعي الجديدة على أساس تقني وتحليلي متين. وسيستند إرساؤها إلى عدد من الدراسات الاكتوارية والقانونية التي أجرتها منظمة العمل الدولية، فضلاً عن تقرير شامل لمنظمة العمل الدولية يوفر الإرشاد بشأن سياسة الاستثمار المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي. وبغية تعزيز المعرفة بالفوائد والالتزامات الناشئة عن التشريع الجديد، تعكف السلطة الفلسطينية حالياً على إعداد حملة إعلامية وطنية. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي لتعزيز مؤسسة الضمان الاجتماعي. وتحقيقاً لهذا الغرض، تعهدت حكومة قطر بتقديم إسهام مالي أولي. والمطلوب تقديم المزيد من الدعم على وجه السرعة لسد الفجوة التمويلية ومساعدة المؤسسة في اتخاذ خطواتها الأولى نحو تحقيق الاستدامة التشغيلية.

١١٢. بالإضافة إلى ذلك، تقوم السلطة الفلسطينية بتطوير أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتُجري دراسة لتقييم الحيز المالي من أجل إرسائها تدريجياً. أضف إلى ذلك أنها تجري تقييماً شاملاً وتحليلاً للثغرات ودراسة إدارية بشأن برامج التحويلات النقدية القائمة.

## تمكين المرأة: لا يزال الطريق طويلاً

١١٣. لاحظت البعثة الظاهرة نفسها تماماً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة، ألا وهي: تأثر النساء على نحو خاص بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل التعليمي، فإن مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة للغاية بحسب المعايير العالمية والإقليمية على السواء (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٦د). وكثيراً ما تتقاضى النساء أجوراً متدنية ويمارسن وظائف هشة تعرضهن لمخاطر صحية مختلفة، ويعملن عادة بدون حماية قانونية كافية. وغالباً ما يفتقرن إلى عقد عمل ولا يدركن حقوقهن ويعانين من ضعف إنفاذ القانون في قطاعات مثل الزراعة والخدمات (جامعة بيرزيت، ٢٠١٦).

١١٤. وتُدرك السلطة الفلسطينية هذا الوضع. وفي حين تشدد استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ على أهمية تهيئة بيئة مؤاتية لإدماج النساء في سوق العمل، فإن البرنامج السياسي الوطني يركز بشدة على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به النساء في الخدمة المدنية الفلسطينية. ويدعو إلى إزالة جميع الحواجز التي تعترض التوظيف والترقية، وكذلك إلى زيادة فرص وصول النساء إلى المناصب الإدارية العليا والأدوار المهمة في صنع القرار. وفي حين أن التمثيل العام للنساء في الخدمة المدنية الفلسطينية مرتفع نسبياً، إذ يبلغ ٤٥ في المائة، فإن النساء لا يشكلن إلا أقلية صغيرة في الرتب العليا (١٢ في المائة) (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٦أ). وفي أوائل عام ٢٠١٧، استُهلت استراتيجية جديدة لقطاع التعاونيات مع التركيز بشكل خاص على النساء.

١١٥. ومنذ عام ٢٠١٠، تلقت وزارة العمل المشورة والدعم بشأن مسائل المساواة بين الجنسين من اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، التي تولت أيضاً تنسيق مشاركة النساء في الاقتصاد وتعزيزها. ويترأس هذه اللجنة وزير العمل وتتألف جمعيتها العامة من الشركاء الاجتماعيين ومختلف الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتضم العديد من منظمات الأمم المتحدة بصفة مراقب (اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، غير مؤرخ). وفي أوائل عام ٢٠١٦، عقب نشر دليل عن حقوق المرأة في مكان العمل، استهلت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، بدعم من منظمة العمل الدولية، حملة لتحسين وضع العاملات الفلسطينيات. وتولى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تنفيذ هذه

الحملة ونظّم سلسلة من حلقات العمل المواضيعية. واضطلعت اللجنة أيضاً بإعداد ورقات مواقف لضمان مراعاة حقوق العاملات وشواغلهن في عملية إصلاح قانون العمل.

١١٦. وخلص تقييم أجرته مؤخراً منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين في الضفة الغربية إلى أن الإناث يشكلن أغلبية القوى العاملة ويعانين من ظروف العمل والعيش غير الملائمة. ولا يكاد يوجد لدى أي من العمال المنزليين الذين أجريت معهم مقابلة شخصية اتفاق مكتوب مع أصحاب العمل. ولا يحصلون على إجازة مرضية أو أيام راحة أو أيام عطل رسمية، ونادراً ما يستفيدون من التأمين الصحي، على الرغم من أن عملهم ينطوي في أغلب الأحيان على مهام خطيرة ويتطلب جهداً جسدياً كبيراً. وقليل هم من يدركون حقوقهم. ومع ذلك، فقد أصدر وزير العمل في عام ٢٠١٣ التوجيه رقم ٢ لتوفير الحماية القانونية للعمال المنزليين بهدف معالجة الثغرات التشريعية بعض الشيء (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٦ه).

## غزة: ثغرات الإدارة السديدة

١١٧. تخصص قرابة ٤٨ في المائة من ميزانية السلطة الفلسطينية لغزة، إلا أن إدارة سوق العمل لديها يشوبها الغموض في أفضل الأحوال. وتتسم إدارة شؤون العمل في غزة بالتعقيد بسبب السيطرة التي تفرضها السلطات الفعلية في المنطقة. ولا يزال موظفو الخدمة المدنية السابقون في السلطة الفلسطينية يتقاضون أجورهم رغم أنهم لم يعودوا في الخدمة الفعلية. وسيكون على أي إصلاح مؤسسي أن يعالج مسألة ازدواجية التوظيف التي تعتبر أحد العوائق العملية أمام تحقيق الوحدة الفلسطينية. وفي حين أن الغلبة لقانون العمل الفلسطيني، فإن التشريع المتعلق بالحد الأدنى للأجور غير مطبق عموماً على ما يبدو. كما أن وصول العمال إلى العدالة محدود. وعلى سبيل المثال، منعت السلطات المحلية العمال من إيداع شكاوى تتعلق بنزاعات عمالية مر عليها أكثر من عام.

١١٨. ولا يزال الحوار الاجتماعي في غزة يشكو من الضعف. ووفقاً للشركاء الاجتماعيين المحليين، فإنه لا يعدو أن يكون نشاطاً عرضياً من تنظيم الوكالات الدولية. ومع ذلك، فإن تسوية النزاعات الظرفية تتم على المستوى الثنائي. وتعرب نقابات العمال وأصحاب العمل عن تضامنهم في سياق الحالة العامة القاتمة التي يواجهونها معاً. وتتأثر الحرية النقابية بالقانون التقييدي لنقابات العمال، الذي أصدرته السلطات الفعلية في عام ٢٠١٣. وقد تعرض هذا القانون لانتقاد شديد من مسؤولي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذين التقت بهم البعثة في غزة. وبصفة عامة، فإن الأنشطة النقابية محدودة أيضاً بسبب القيود المفروضة على السفر والنقص الشديد في الأموال؛ ولا يمكن إلا نادراً إجراء اتصالات شخصية مع ممثلي نقابات العمال في الضفة الغربية.

١١٩. وفي ظل هذه الظروف القاهرة، تظل الأونروا دعامة مركزية من دعائم الاقتصاد إذ توظف قرابة ١٢ ٥٠٠ موظف - وأهم صاحب عمل يدفع رواتب بصورة منتظمة. وإلى جانب دورها في سوق العمل، فهي تشكل أيضاً مصدراً رئيسياً للخدمات التعليمية والصحية، حيث تشمل ما مجموعه مليون مستفيد تقريباً. ووفقاً لأصحاب المشاريع المحليين، فعلى الرغم من اتسام العمالة القائمة على المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، بأهمية جوهرية في ظل الظروف الراهنة، فإنها لا تستحدث فرص عمل ثابتة ومستدامة. وخلاصة القول، يؤكد الشركاء الاجتماعيون والمنظمات غير الحكومية، الذين التقت بهم البعثة في غزة أنه لا يمكن تحقيق آمال غزة إلا من خلال تحقيق المصالحة بين الفصائل السياسية الفلسطينية وإعادة فتح حدود غزة.

## ٥ - إعادة توجه في الجولان السوري المحتل

١٢٠. إنّ الجولان السوري المحتل، الذي احتُل في عام ١٩٦٧، إلى جانب الضفة الغربية وغزة، وجرى ضمه قبل ٣٦ عاماً، يعاني حالياً من العزلة التامة عن وطنه الأم. وقد كانت تربطه بالجمهورية العربية السورية روابط عدة قبل اندلاع الصراع السوري. وشمل ذلك التجارة، لا سيما في التفاح الذي يعتبر محصول التصدير الرئيسي، والتعليم الذي كانت تتيحه جامعة دمشق مجاناً لعدد كبير من المواطنين السوريين. ومنذ عام ٢٠١٣، ضاعت الفرصتان معاً.

١٢١. وثمة محاولات لتعزيز الإدماج الشامل للجولان السوري المحتل في إسرائيل. وما فتئت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تتزايد. ويتجاوز عدد المستوطنات الإسرائيلية عدد القرى السورية بستة أضعاف. ويتوزع حوالي ٠٠٠ ٢١ مستوطن إسرائيلي على قرابة ٣٢ مستوطنة، بينما يتركز ٠٠٠ ٢٥ سوري في خمس قرى، أكبرها مجدل شمس (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٦).

١٢٢. ومن الصعب تقييم وضع المواطنين السوريين في سوق العمل، نظراً إلى أن بيانات القوى العاملة ذات الصلة ليست متاحة بسهولة. وتشهد الزراعة التي تشكل العمود الفقري التقليدي لعمل المواطنين السوريين في الأرض المحتلة، تغيراً سريعاً. ونظراً إلى أن مبيعات التفاح في الجمهورية العربية السورية لم تعد ممكنة، فإن هناك في الوقت الراهن حالة اعتماد كاملة على السوق الإسرائيلية. وفي حين ارتفع الإنتاج في عام ٢٠١٦، فقد انخفضت المبيعات. وتتسم أسعار سوق التفاح في إسرائيل بالانخفاض، إذ لا تغطي سوى حوالي ٦٠ في المائة من تكلفة إنتاج المزارعين السوريين. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطط على ما يبدو، لفتح السوق الإسرائيلية أمام التفاح المستورد من بلدان أخرى، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى زيادة الضغوط على أسعار البيع بالتجزئة. ومن ثم، فقد أصبحت زراعة التفاح غير مربحة أكثر فأكثر. ونتيجة لذلك، يتحول المزارعون السوريون إلى المحاصيل ذات القيمة المضافة الأعلى، وقد زرعوا ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ شجرة من أشجار الكرز لتحل محل أشجار التفاح المقتلعة. كما أنهم يتحولون أكثر فأكثر إلى أنشطة أخرى.

١٢٣. ويشهد إنتاج التفاح والكرز على السواء منافسة شديدة من المستوطنين الإسرائيليين الذين يستفيدون في أغلب الأحيان من زيادة المحاصيل وانخفاض التكاليف بسبب أساليب الزراعة الأكثر كثافة لرأس المال والظروف المؤاتية من حيث إمدادات المياه والتسعير. وإمكانية وصول المزارعين السوريين إلى إمدادات المياه التي تعتبر أمراً ضرورياً بالنسبة إلى الأنشطة الزراعية في الجولان السوري المحتل، محدودة بسبب الحظر الذي تفرضه إسرائيل على بناء آبار جديدة. لذا، يضطرون إلى شراء نصف كمية المياه اللازمة للزراعة من شركة المياه الإسرائيلية. وقد دأب المستوطنون على الاستفادة من إمكانية الوصول إلى هذا المورد بأسعار مدعومة، وهم لا يدفعون إلا ثلث ما ينفقه المزارعون السوريون على المياه. ومع ذلك، فقد بلغ إلى علم البعثة خلال زيارتها للجولان السوري المحتل أنه يُتوقع أن يوضع حد لهذه الممارسة التمييزية هذا العام. ومن شأن ذلك أن يعود بفوائد جمة على المزارعين السوريين، إذ تمثل المياه ٤٠-٥٠ في المائة من تكاليف إنتاجهم.

١٢٤. وكثيراً ما تكون الزراعة مقرونة الآن بمهن أخرى، من قبيل التدريس أو توفير أماكن الإقامة السياحية، وقد باتت نشاطاً ثانوياً على نحو متزايد. بيد أن قلة من السوريين فقط قد يتخلون عنها تماماً، إذ يُحتمل حسب التقارير، أن تلجأ السلطات إلى مصادرة الأراضي السورية غير المستغلة.

١٢٥. وتشكل القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى تراخيص البناء التي تكون تكلفة الحصول عليها مرتفعة وإجراءاتها معقدة، عقبة كبيرة أمام المواطنين السوريين الذين يستفيدون من قطاع السياحة الآخذ في التوسع. وتُفيد المعلومات أن بعض المزارعين قاموا ببناء دور للسياحة على الأراضي الزراعية دون الحصول على التراخيص اللازمة، مع احتمال تعرضها للهدم من قبل السلطات. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، تعرض منزل للهدم للمرة الأولى في مجدل شمس.

١٢٦. وتفيد التقارير أيضاً بأن المواطنين السوريين في الجولان المحتل يشاركون أكثر فأكثر في قطاعي التصنيع والبناء. ومع ذلك، يبدو أن هذه المشاركة لا تعود على اقتصاد القرى السورية الخمس بفائدة تُذكر، لأن معظم هؤلاء العمال يتوجهون يومياً إلى العمل في المدن والقرى في إسرائيل أو يعملون في المستوطنات.

١٢٧. وكما يتبيّن مما سبق، يزداد استيعاب الجولان السوري المحتل في إسرائيل وفصله عن الجمهورية العربية السورية. والكثير من المواطنين السوريين الشباب الذين ينتمون إلى الأرض المضمومة يدرسون في إسرائيل أو يعملون لدى الإسرائيليين ومعهم. وعلى خلاف الضفة الغربية، لا توجد صراعات كثيرة سافرة بين العرب والمستوطنين الإسرائيليين. ومع ذلك، فإن التمييز وحالات الحرمان التي يعاني منها المواطنون السوريون لا تزال قائمة، واحتمالات إنهاء احتلال وضم الجولان السوري المحتل تبدو أبعد منالاً من أي وقت مضى.

## ملاحظـات ختاميـة

١٢٨. لم تسفر عملية السلام عن مبادرات جديدة منذ فترة طويلة، وتظل الاتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عند المستوى الأدنى المطلوب من أجل الإبقاء على الأقل على التعايش المضطرب وتجنب وقوع كارثة إنسانية. وهناك حاجة إلى تحديد سبل واتجاهات وخرائط جديدة لوضع أي مفاوضات ذات مغزى على مسار جديد. ولا يشكل تجميد الوضع أو العودة إلى المسار نفسه خياراً قابلاً للاستدامة على المدى الطويل. ولا بد من إعادة تأكيد التسوية المتمثلة في إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام.

١٢٩. ولا يمكن انبعاث الأمل إلا بعد أن تُستأنف المفاوضات الهادفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويُعاد تأكيد دعم الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي. والناس بحاجة إلى الشعور بأن الاحتلال، إلى جانب النشاط الاستيطاني، الذي يكبح الاقتصاد وسوق العمل في الأراضي العربية المحتلة، سينتهي في آخر المطاف. وعندها فقط يمكن للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق أن يبدآ في الازدهار.

١٣٠. وتشهد الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أزمة اجتماعية إذ لا تزال مستويات البطالة مرتفعة على نحو يثير القلق وتبقى فرص الشباب في الحصول على وظيفة أولى طالما تطلعوا إليها، فرصاً باهتة. وتعتبر النساء اللواتي تقل مشاركتهن بكثير في القوى العاملة، من بين أكثر الفئات حرماناً.

١٣١. وتواجه غزة حالة قاتمة من الحصار القاهر، إذ تقل الوظائف وتنذر العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالأسوأ. وتكفي المعونة الإنسانية بالكاد لتوفير الحد الأدنى اللازم لسد الرمق لمعظم سكانها، لكن من الصعب تقدير المدة التي يمكن أن تستمر عليها حالة الضيق هذه أو أي نوع من ردود الفعل ستفرزها.

١٣٢. والانقسام السياسي في المشهد السياسي الفلسطيني لا يساعد على تحقيق الإدارة السديدة. وفي حين لا يترك الاحتلال سوى هامش ضيق، فإن الحاجة تدعو إلى مواصلة بناء الدولة. وهو شرط لا غنى عنه لتعزيز الموقف الفلسطيني. وثمة دلائل مشجعة على أن الثغرات القائمة في بنية الدولة يجري سدها الآن، مثلاً من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي الجديدة، غير أن هناك أيضاً مؤشرات على وجود أوجه قصور مهمة في الإدارة السديدة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يواصل دعمه، التقني والمالي على السواء.

١٣٣. ويعمل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات التي تتسم فيها الأجور بالجاذبية، على عكس الظروف، لا سيما تلك المتعلقة بإمكانية العبور. وتشهد عمليات العبور اليومية حوادث مهينة، كما أن السماسرة من كلا الجانبين يحققون أرباحاً مفرطة. وهذا مجال يمكن للتعاون بين الطرفين أن يحقق فيه تحسينات سريعة وكبيرة. وتعمل إسرائيل على إدخال الإصلاحات اللازمة لتقليل نفوذ السماسرة، ومن المأمول أن يفضي ذلك إلى تحسّن حقوق العمال الفلسطينيين وظروفهم. إن ضبط تجاوزات السماسرة وتسهيل سبل الوصول والظروف، أمر ضروري غير أنه لا بد من التسليم في الوقت نفسه بأن العمل في إسرائيل لا يمكن أن يشكل حلاً لمشاكل سوق العمل الفلسطينية.

١٣٤. وفي الوقت ذاته، يظل الجولان السوري المحتل أمام خيارات قليلة. فبعد فصله عن الجمهورية العربية السورية وعزله الآن كذلك فعلياً عن وطنه الأم، يتواصل إدماجه في إسرائيل. أما الزراعة التي كانت تشكل العمود الفقري للعمل، فتثار الشكوك حول مدى استمرارها كمزود رئيسي لسبل العيش. وتجتاز سوق العمل مرحلة انتقالية ومعها حياة المواطنين السوريين الذين يعيشون ويعملون في الجولان السوري المحتل.

# المراجع


Association for Civil Rights in Israel (ACRI), PeaceNow and Yesh Din. 2017. “Petition the High Court against the Expropriation Law”, 5 Mar.

Birzeit University. 2016. Policy paper, “Towards a Decent Work Environment to Overcome the Challenges, Bitterness and Reality of Palestinian Women Working in Agriculture & Small Services”, Oct.

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٢٠١٧أ. *معطيات عن المستوطنات وسكانها*، ٢ نيسان/ أبريل.

—. ٢٠١٧ب. *إسرائيل تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة*، ٢٩ كانون الثاني/ يناير.

Central Bureau of Statistics (CBS). 2016. *Statistical Abstract of Israel 2016.*

—. 2017. *Monthly Bulletin of Statistics,* Table N.4: Dwellings, by stage of construction and district, Apr.

مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. ٢٠٠١. *الإعلان*، ٥ كانون الأول/ ديسمبر.

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل، ٢٠١٧. عرض مقدم إلى وفد منظمة العمل الدولية، آذار/ مارس.

Government of Israel. 2016. *Increasing the employment of Palestinian workers in Israel from West Bank, improving the manner of issuing work permits, and ensuring fair employment conditions for Palestinian workers.* Cabinet Decision No. 2174. 18 Dec.

*Haaretz*. 2017. “Netanyahu Announces Policy of Restrained Settlement Construction in ‘Show of Good Will’ to Trump”, 31 Mar.

HaMoked. 2017. *Punitive Home Demolition – Timeline.*

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

International Labour Office (ILO). 2016a. *A first look at Palestine’s domestic workers and how to better protect them* (forthcoming), Domestic Work Policy Brief, Dec.

—. ٢٠١٦ب. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، جنيف، ٢٠١٦.

—. 2016c. *Review of the Palestinian Decent Work Programme, 2013–2016: Evaluation Report*.

—. 2016d. *Effects of gender inequality in employment and pay in Jordan, Lebanon and the Occupied Palestinian Territory: Three Questions Answered,* Z. Tzannatos, Aug.

—. 2016e. *Assessment of the Domestic Work Sector in West Bank Governorates*, Key Findings Report, prepared by A.S. Madi, ILO consultant.

صندوق النقد الدولي. ٢٠١٦. *الضفة الغربية وغزة - تقرير لجنة الارتباط الخاصة*، ٢٦ آب/ أغسطس.

Kav LaOved – Worker's Hotline. 2015. *Violations of the Right to Medical Care for Palestinian Workers Employed in Israel.*

—. 2016. *Position paper on the Government decision to promote economic cooperation by granting work permits to Palestinians (Decision 1236, March 8 2016)*, 4 Apr.

Knesset. 2017. Law for the Regulation of Settlement in Judea and Samaria, 5777-2017, 6 Feb. Translation by Library of Congress, available at https://www.loc.gov/law/help/israel-settlement/judea-and-samaria.php#Translation.

MachsomWatch. 2017. "Invisible Prisoners", 12 Jan.

Macro Center for Political Economics (Macro). 2017. *The Working Conditions of Palestinian Wage Earners in Israel*, Feb.

National Committee for Women's Employment (NCWE). Undated. *Palestine.*

مكتب ممثل المجموعة الرباعية. ٢٠١٦. *تقرير اجتماع لجنة الارتباط الخاصة*، ١٩ أيلول/ سبتمبر.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2015. *Second Progress Report on the Implementation of the OECD Recommendations: Labour Market and Social Policies, Israel*, Aug.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٥. *مسح القوى العاملة*.

—. ٢٠١٦. *كتاب الإحصاءات السنوي*.

—. ٢٠١٧أ. *تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الفصل الرابع/ ٢٠١٦)*، تقرير صحفي، آذار/ مارس وسنوات متعددة.

—. ٢٠١٧ب. *مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٦)*، تقرير صحفي، ١٣ شباط/ فبراير وسنوات متعددة.

Palestine General Federation of Trade Unions (PGFTU). 2016. *Report of the General Secretary presented to the Fifth Conference*, 16 Apr.

Palestinian National Authority (PNA). 2016a. *National Policy Agenda 2017-2022: Putting Citizens First*, Dec.

—. 2016b. *Annual Report 2016.* Ministry of Labor, General Directorate of Inspection and Labor Protection.

—. صندوق الأمم المتحدة للسكان. ٢٠١٦ج. *فلسطين ٢٠٣٠ - التغير الديمغرافي: فرص للتنمية، تقرير ملخص*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. 2017a. *Fiscal Developments & Macroeconomic Performance – Full Year Report 2016*, Ministry of Finance, Jan.

—. 2017b. *Report on the effects of Israeli settlements on the conditions of employers and labourers*, Jan.

—. 2017c. *Labour Sector Strategy 2017-2022: Path to Decent Work and Eliminating Unemployment*.

—. 2017d. *2016 Annual Report of Collective Conflicts Department.* Ministry of Labor, General Directorate of Labor Relations, 22 Jan.

—. 2017e. Ministry of Labour, Technical Working Group for TVET and Employment. *Minutes of the 3rd Meeting of the Technical Working Group for TVET and Employment*, 25 Jan.

Peace Now. 2016. *The Grand Land Robbery: Another Step Toward Annexation – 55 Outposts and 4,000 structures to be legalized through the Regulation Law*, Settlement Watch, Nov.

—. 2017a. *40% Increase in Construction Starts in West Bank Settlements in 2016.* 22 Mar.

—. 2017b. *The New Declared Settlement Policy – Not a Restraint at all*, 31 Mar.

Palestinian Fund for Employment and Social Protection (PFESP). Undated. *More Employment, Brighter Future*.

الأمم المتحدة. (١٩٨٠). القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٢٢٠٣، الوثيقة S/RES/465، (١٩٨٠)، ١ آذار/ مارس.

—. ٢٠١٦أ. القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٧٨٥٣، الوثيقة S/RES/2334(2016)، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٦ب. *حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها: تقرير الأمين العام*، الوثيقة E/CN.6/2017/6، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر.

—. 2017a. *Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the occupied Syrian Golan: Report of the Secretary-General*, A/HRC/34/39, 16 Mar.

—. 2017b. Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). *Briefing to the Security Council on the situation in the Middle East*, 24 Mar.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2007. *The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank*, July.

—. ٢٠١٥. *محافظة بيت لحم: التجزئة والمخاوف الإنسانية*، كانون الثاني/ يناير.

—. ٢٠١٦أ. *رقم قياسي لعمليات الهدم في ٢٠١٦؛ انخفاض عدد الخسائر البشرية: اتجاهات عام ٢٠١٦ التي أثرت على الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة*، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٦ب. *النشرة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، تموز/ يوليه.

—. ٢٠١٧أ. *النشرة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، شباط/ فبراير.

—. 2017b. *Gaza Crossings Operations Status: Monthly update*, Feb.

—. 2017c. *Protection of Civilians*, 21 Mar.–3 Apr.

—. ٢٠١٧د. *النشرة الإنسانية: التقرير الشهري*، كانون الثاني/ يناير.

—. ٢٠١٧هـ. *قرية الزبيدات، محافظة أريحا*، ٢٨ آذار/ مارس.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ٢٠١٦. *نداء الأونروا الطارئ للأرض الفلسطينية المحتلة للعام ٢٠١٧*.

—. 2017a. *Gaza Situation Report 177*, 19 Jan.

—. 2017b. *Gaza Situation Report 179*, 5 Feb.

World Bank. 2016. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 19 Sep.

Yesh Din. 2016. *Disruptions to the olive harvest in the West Bank*, Nov.

# مرفـق

## قائمة محاوري البعثة

### المؤسسات الفلسطينية

#### وزارة العمل

السيد مأمون عبد الهادي أبو شهلا، وزير العمل

السيد عبد الكريم دراغمة، الوكيل المساعد للحوار الاجتماعي

السيد يوسف الترك، الوكيل المساعد لشؤون التعاون والسياسات والتطوير الإداري

السيد سامر سلامة، الوكيل المساعد للشؤون التقنية

السيد بلال ذوابه، مدير عام علاقات العمل

السيد رامي مهداوي، مدير عام التشغيل

السيد علي الصاوي، مدير عام الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل

السيدة بثينة سالم، مدير عام الدائرة القانونية

السيد نزيه عرمان، مدير عام التعاونيات

السيدة إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

السيد هاني الشنطي، رئيس وحدة العلاقات العامة والاعلام

#### وزارة الخارجية

السيد عمر عبد الرحمن عوض الله، قطاع العلاقات متعددة الأطراف، الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة

السيد ماجد بامية، مدير، إدارة المعاهدات الدولية

السيد أكرم السقا، رئيس الزيارات الرسمية

#### وزارة المالية والتخطيط

السيد عبد الجبار سالم، مدير عام الرواتب

السيد يزن أبو عجمية، اقتصادي، وحدة الاقتصاد الكلي

السيد محمد هرشة، دائرة النظم المالية

السيد فهد الشيخ، مدير برامج، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع

#### المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

السيد محمد اشتيه، وزير، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محافظ البنك الإسلامي للتنمية في فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض/ شخشير، وزيرة، رئيس الجهاز، رئيس الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

السيد فائد ريان، مدير الإحصاءات المالية والحكومية

سلطة النقد الفلسطينية

السيد شحادة ديب حسين، نائب المحافظ

السيد محمد عطاالله، مدير، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

منظمة التحرير الفلسطينية

السيد صائب عريقات، أمين اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، كبير المفاوضين الفلسطينيين، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

السيد نبيل شعث، مستشار الرئيس لشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية

السيدة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة عبير البرغوثي، مدير دائرة التدقيق والمتابعة، وزارة العمل

السيدة أمل شحاده، وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة ناريمان عواد، مدير عام وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاعلام

السيدة ماجدة سلسع، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، غرفة تجارة بيت لحم

السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسق دائرة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيدة ختام سعافين، عضو الأمانة العامة، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات

السيدة عائشة حموضه، سكرتيرة وحدة النوع الاجتماعي، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة رندة عبد ربه، مديرة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

السيدة فداء مخمر، مسؤولة نظام المعلومات، اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

السيدة روان عبيد، مسؤولة الضغط والمناصرة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

السيدة نائلة عودة، معلمة ميدانية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

## منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيدة إيمان أبو صلاح، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتيرة دائرة المرأة

السيد سعيد الزبيدي، عضو اللجنة التنفيذية، أمين اتحاد شركة بالتل (شركة الاتصالات الفلسطينية)

السيد مصطفى حنني، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير دائرة السلامة والصحة المهنية

السيد إبراهيم دراغمة، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير نقابة البناء وعمال الأخشاب

السيد منويل عبد العال، عضو الأمانة العامة، رئيس نقابة الكهرباء

السيد إبراهيم ذويب، عضو الأمانة العامة، رئيس نقابة العاملين في الزراعة والصناعات الغذائية

السيد سهيل صليبا خضر، عضو الأمانة العامة، سكرتير وحدة العلاقات الدولية

السيدة أمل ابراهيم الفتياني، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتيرة وحدة الخدمات الاجتماعية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد محمد سعدي حلس، عضو الامانة العامة، نائب رئيس نقابة البناء وعمال الاخشاب

السيد يحيى أبو العطا، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس النقابة العامة لعمال النقل العام

السيد طارق الهندي، عضو الامانة العامة، رئيس نقابة الصيادين وعمال الزراعة

السيد وائل خلف، عضو الامانة العامة، نائب رئيس نقابة الموظفين العموميين

السيد بشير السيسي، عضو الأمانة العامة، رئيس الاتحاد العام للخدمات العامة

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد خليل رزق، رئيس مجلس ادارة الاتحاد، رئيس غرفة تجارة رام الله

السيد جمال جوابرة، الامين العام

السيد علي مهنا، مدير دائرة التخطيط والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

السيد نزيه مرداوي، مدير وحدة المعلومات

السيد أكرم حجازي، مدير العلاقات العامة

السيد رياض عويضة، اقتصادي

*غرفة جنوب الخليل*

السيد جلال مخارزة، رئيس مجلس الادارة

*غرفة نابلس*

السيد حسام عبد الرحمن حجاوي، نائب الرئيس، عضو مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية

*غرفة أريحا*

السيد تيسير حميدي، رئيس مجلس إدارة الاتحاد

*غرفة سلفيت*

السيد إياد أبو زايد، رئيس مجلس إدارة الاتحاد

*غرفة قلقيليه*

السيد حسن شريم، نائب رئيس الغرفة التجارية

*غرفة غزة*

السيد وليد الحصري، رئيس الغرفة ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد

السيد بدر صبره، نائب الرئيس

*غرفة خان يونس*

السيد لؤي العقاد، أمين الصندوق

*غرفة شمال غزة*

السيد عبد العزيز مقاط، نائب الرئيس

السيد عماد الغول، المدير العام

جمعية البنوك في فلسطين، رام الله

السيد نبيل أبو دياب، المدير العام

الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بيكتي)، رام الله
السيدة ولاء سمارة، مديرة البرامج

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، رام الله
السيدة حنان طه ريان، مديرة

اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات (بيتا)، رام الله
السيد إبراهيم الديسي، مدير

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، رام الله
السيد ماجد معالي، أمين عام اتحاد جمعيات رجال الأعمال

الاتحاد العام للصناعات، رام الله
السيد عودة شحادة، الأمين العام

شركة تطوير واستثمار فلسطين (باديكو)
السيد سمير حليلة، الرئيس التنفيذي

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس
السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام الله
السيد شعوان جبارين، المدير العام
السيد تحسين عليان، رئيس دائرة الرصد والتوثيق

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله
السيد عمار الدويك، المدير العام

مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة
السيد عصام يونس، المدير العام

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة
السيد عمر شعبان، مؤسس ومدير

مركز موارد العمل، غزة
السيد فايز العمري، رئيس

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة
السيدة زينب الغنيمي، مديرة

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة
السيدة مريم زقوت، المدير العام

مركز شؤون المرأة، غزة
السيدة آمال صيام، مديرة

اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، غزة
السيدة ابتسام سالم، رئيسة

الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات، غزة
السيدة أمل حامد، رئيسة

زيارة ميدانية - الزبيدات
السيدة حنين زبيدات، مستشارة تربوية
السيدة لينا زبيدات، رئيسة جمعية سيدات الزبيدات الخيرية
السيدة عامرة زبيدات، طالبة جامعية
السيد أمين زبيدات، طالب جامعي
السيدة صبحية زبيدات، صاحبة متجر

زيارة ميدانية - بيت جالا
السيدة سامية زيت، ممثلة، بلدية بيت جالا
السيدة غريس أبو مهر، مديرة المدرسة الأمريكية في بيت جالا

زيارة ميدانية - القدس القديمة
السيد زياد الحموري، مدير عام، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية

## المؤسسات الإسرائيلية

### حكومة إسرائيل ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الاقتصاد
السيد افنر عمراني، كبير مديري الأبحاث، دائرة علاقات العمل
السيد شلومو يتزحاكي، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الخارجية
السيدة بيت - أيدن كايت، وزيرة
السيد زافي تال، مدير، المؤسسات الدولية، قسم الوكالات المتخصصة والقضايا العالمية
السيد امير ويسبرود، رئيس مكتب الشرق الأوسط، مركز الأبحاث السياسية
السيد آلون بار، نائب المدير العام لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، وزارة الدفاع
المقدم هاتيب منصور، رئيس، الوحدة المدنية
اللواء آدم أفيدان، نائب رئيس، الفرع الاقتصادي

سلطة السكان والهجرة، وزارة الداخلية
السيدة شوشانا ستروس، النائب الأول للمستشار القانوني

بنك إسرائيل
السيد هاجاي اتكس، باحث ورئيس أنشطة بنك إسرائيل إزاء السلطة الفلسطينية

## منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

### الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، الدائرة الدولية

### رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد يوري روبن، رئيس مجلس الادارة، لجنة العمال

السيد اسحاق جورفيتش، مدير، الموارد البشرية في قطاع البناء وعلاقات العمل، جمعية البنائين الاسرائيليين

السيد دان كاتاريفاس، مدير، دائرة التجارة الخارجية والعلاقات الدولية

السيد يوري جيفا، رئيس فرع العلوم الاقتصادية

### جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيد علاء الخطيب، الرئيس التنفيذي

### "لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان "ماتشسوم واتش"

السيدة سيلفيا بيترمان، متطوعة

### زيارة ميدانية - مواقع البناء، رعنانا

السيد عبد السلام قاشو، مقاول، شركة عبد السلام قاشو وإخوانه

السيد فضل بدارنه، سكرتير العمال الفلسطينيين، الهستدروت

السيد ناتان رحامين، مجلس العمال الإقليمي في هاشارون، الهستدروت

السيد نادر نصاصره، رئيس عمال

## الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

### مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد روبرت بايبر، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

السيدة شوبرا بتشرجي، أخصائية في مجال التخطيط والرصد والتقييم

### مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة شيري رتسيما - أندرسون، نائبة مدير المكتب

السيد حمادة بياري، رئيس المكتب بالإنابة، غزة

السيد يحزقيل لين، مدير وحدة البحث والتحليل

السيدة ديانا عناني، محللة الشؤون الإنسانية - مديرة وحدة التنسيق الميداني جنوب الضفة الغربية

السيدة إسراء المظفر، محللة الشؤون الإنسانية

السيد مازن أبو سعيد، قسم المناصرة والتواصل

السيد خالد زحيكة، مساعد الشؤون الإنسانية

السيد أيمن إبراهيم، مساعد الشؤون الإنسانية

السيد عطوة جابر، مساعد ميداني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد سكوت أندرسن، مدير عمليات الأونروا، الضفة الغربية

السيد بو شاك، مدير عمليات الأونروا، غزة

السيد مايكل شوازوول، كبير الموظفين القانونيين، دائرة الشؤون القانونية

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد جيمس هينان، رئيس المكتب

السيدة جاين أنتيلا، نائب رئيس المكتب

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد تشيرو فيوريلو، مدير المكتب

قسم السلامة والأمن في الأمم المتحدة، إسرائيل والضفة الغربية وغزة

السيد انريكه ادواردو لوبيس دياس، مسؤول التنسيق الأمني، الضفة الغربية

السيد يوسكيه كودو، محلل المعلومات الأمنية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة وفاء كفارنة، محللة مشاريع، غزة

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وغزة

السيد راغنار غودمنسون، الممثل المقيم في الضفة الغربية وغزة

## الجولان السوري المحتل

السيد تيسير مرعي، المدير العام، جمعية جولان لتنمية القرى العربية، جمعية المغاريق

السيد فوزي أبو جبل، مجلس الإدارة، جمعية جولان لتنمية القرى العربية

السيد هائل أبو جبل، مزارع

السيد فوزي أبو صالح، مزارع

السيد منير أبو صالح، مزارع

السيد أحمد خاطر، مهندس، عامل

## اجتماعات أخرى

منظمة العمل العربية

السيد فايز المطيري، المدير العام

السيد محمد شريف داود، وزير مفوض

جامعة الدول العربية

السيد سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد محمد فتحي شقورة، مسؤول قسم التنمية والإعمار وملفي الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة